

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر :
دراسة ميدانية على عينة من الخبراء و أساتذة الجامعات
محمد إبراهيم إبراهيم مبروك*
ملخص

انطلق البحث من هدف رئيس ، يتمثل في التعرف على تأثير ثورة 25 يناير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر . ولقد اعتمد البحث على دراسة ميدانية لعينة عمدية من أساتذة الجامعات والخبراء من تخصصات مختلفة ترتبط بموضوع البحث . وكان دليل المقابلة (غير المقنن) هو الأداة الرئيسية لجمع البيانات . وكشفت نتائج البحث عن صدق قضايا نظرية "جون فوران" فيما يتعلق بالثورات و تداعياتها. كما أوضحت أن غياب الديمقراطية والحرية ، وغياب العدالة الاجتماعية ، والفساد السياسي والإداري ، وتردى مستوى المعيشة ، وانتشار الفقر ، وتنامي الشعور بالظلم الاجتماعي ، وانتشار المحسوبية ، وفشل نظام مبارك في تحقيق التنمية المستقلة ، والاستبداد و أساليب القمع ، والإصرار على توريث الحكم لجمال مبارك ، وتزوير انتخابات 2010 ، وإهمال آراء الصفوة العلمية فيما يتعلق بخطط وأساليب الإصلاح في قطاعات ومؤسسات الدولة ، من أهم أسباب قيام ثورة 25 يناير 2011. كما توصلت النتائج إلى أن الصراع السياسي ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، وغياب الأمن ، وضعف خبرة الإخوان المسلمين في إدارة البلاد ، وكثرة المظاهرات والاحتجاجات ، من أهم المشكلات التي واجهت ثورة 25 يناير ، وأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر ساءت بعد اندلاع ثورة 25 يناير ، وأن الثورة لم تحقق كل أهدافها .

* مدرس علم الاجتماع - جامعة الفيوم

**Revolution of 25 January 2011, social and economic conditions
in Egypt: Field study on a sample of experts
and university professors
Mohamed Ibrahim Ibrahim Mabrouk**

Abstract

This research is starting from the major main that represents to know the impact of revolution of 25 January in the social and economic conditions in Egypt. This research is based on the field study for intentional sample of university professors and experts from different specifications that are related to the subject of research. And the interview guide (not standardized) the major tool for collecting data. And the results of research find out the correctness of theatrical issues of John Foran which is regarding revolutions and their results , and absence of democracy and freedom, the absence of social justice, administrative and political corruption, deterioration of standard live, the prevalence of poverty, the growing sense of social injustice, the spread of favoritism, Mubarak`s regime failed to achieve independent development, methods of tyranny and oppression, insist on hereditary rule to Gamal Mubarak, forgery of elections of 2010 and neglecting the views of the scientific elite with respect to plans and methods of reform in the sectors and institutions of the state of the main reasons for launching the revolution of 25 January . as well as the results find out political conflict, the deterioration of economic conditions, the absence of security, the weakness of experience of Muslim brothers in running the country, a lot of demonstrations and protests are the most important that face the revolution of 25 January, the social and economic conditions become worse after launching revolution of 25 January in Egypt, and the revolution didn`t achieve its all objectives.

المقدمة :

لا يمكن دراسة أو فهم أى ثورة إلا بعد تحليل السياق الاجتماعى الذى ظهرت فيه ، والذى تراكمت به عديد من العوامل التى ساهمت فى إفرازها . ومن ثم فالثورة هى الملجأ الأخير الذى يلجأ إليه أفراد الشعب بعد استنفاد الطرق السلمية ؛ من أجل إحداث تغييرات اقتصادية وسياسية تسهم فى إصلاح ما أفسده النظام السائد ، و الارتقاء بالمجتمع وتغييره للأفضل ؛ حتى يستطيع أن يشبع احتياجات أفراده ، أو بصيغة أخرى وضعه على الدرب الصحيح للتنمية والتقدم .

جدير بالذكر أن الساحة السياسية والثقافية شهدت - ولا تزال - على المستوى العالمى والمحلى مناقشات وندوات ومؤتمرات عدة حول ثورة 25 يناير ومآلاتها ، وكيفية تحقيق الاستقرار السياسى فى مصر بعدها ، وإكمال مسيرتها وتحقيق أهدافها التى اختزلها الثوار فى شعار (عيش، حرية، عدالة اجتماعية) الذى أعلنوه منذ اليوم الأول للثورة .

فبعد تولى الرئيس الأسبق حسنى مبارك سدة الحكم فى مصر خلفاً للرئيس محمد أنور السادات ، بدأ تحسن نسبى وطفيف فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال العقد الأول من حكمه ، إلا إنه بعد ذلك ازدادت تبعية مصر للدول الأجنبية خاصة أمريكا ، وازداد الجمود السياسى الذى استمر طوال الفترات المتتالية لرئاسته . وفى الولاية الرابعة ، وبالتحديد فى نهاية عام 2004 ظهرت معالم توريث السلطة لابنه جمال ، الذى أخذ يسيطر تدريجياً على الأوضاع فى الدولة من خلال لجنة السياسات بالحزب الوطنى ، والتى كان رئيساً لها . وترافق مع ذلك بدء ظهور أصدقائه من رجال الأعمال الذين حمل بعض منهم حقائب وزارية فى الحكومة ، وأفضى ذلك إلى أن أصبحت الدولة تعمل بما يتوافق مع مصالح مجموعة قليلة من رجال الأعمال الذين حظوا بالرضا من ابن الرئيس وتربطهم به علاقات ومصالح مشتركة ، وكان لذلك بالطبع نتائج كارثية، تمخض عنها تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدولة بصورة لم ترها منذ عقود ؛ مما دعا البعض إلى وصف الدولة فى عهده بالدولة الرخوة . فعلى المستوى السياسى ازدادت التبعية للنظام الاقتصادى الدولى وسيطرة الشرائح الرأسمالية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وزاد النفوذ الأجنبى فى مصر، وزاد تدخله فى تفاصيل الحياة الاقتصادية وتزاوجت الثروة بالسلطة ، وفرض قيود على إنشاء الأحزاب وعلى التعددية الحزبية ، وصاحب ذلك محاولات مستمرة من الحزب الحاكم (الحزب الوطنى) ؛ لتهميش الأحزاب الأخرى ، والعمل بكل الوسائل على إضعافها وفرض قيود على حرية التفكير والتعبير ، وافتقدت الديمقراطية الحقيقية .

وبالنسبة إلى الأوضاع الاقتصادية فقد اتسمت بانسحاب الدولة من مشاريع التنمية المخطط لها ، وترك زمام الأمور للقطاع الخاص الذى سيطر عليه بعض رجال الأعمال ، وزاد عجز الموازنة ، ولم تستطع الدولة إشباع احتياجات الأفراد ، وغابت الرؤية المستقبلية للتنمية الشاملة ، وانتشر الفساد المالى والإدارى ، وتبنت الدولة سياسة الخصخصة التى بمقتضاها تم استيلاء بعض رجال الأعمال

والسماسرة على معظم الأراضي والشركات والمنشآت المملوكة للدولة بثمان زهيد. وفيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية ، فقد تردت أوضاع التعليم والصحة ، وارتفعت معدلات البطالة وخاصة بين خريجي المدارس والجامعات الحكومية ، وازدادت معدلات الأمية ، وخاصة بين الإناث ، وانتشر التناقض الاجتماعي . ففي الوقت الذي تزداد فيه أعداد المنتجعات المشيدة في المناطق الساحلية والسياحية في الدولة ، ترتفع فيه أعداد المناطق العشوائية . وازداد الفقر، ورافق ذلك بالطبع تدهور أوضاع الطبقة الدنيا ، وانهايار الطبقة الوسطى وتآكلها ، وازدادت الفروق الطبقيّة بشكل كبير ، وزاد العنف ومعدل الجرائم والانحرافات في المجتمع ، وكل هذه الأوضاع المتردية وغيرها ، أفضت إلى ظهور سخط واحتقان وغلجان لدى جموع عريضة من الشعب ، ظهرت مؤشرات في الاحتجاجات الاجتماعية والمظاهرات والاعتصامات التي تزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة لحكم مبارك ، والتي قدرت في الخمس سنوات الأخيرة بأكثر من ثلاثة آلاف وقفة احتجاجية ومع ذلك فشل النظام في التعامل معها أو التقليل منها ، أو الاستجابة لطلبات المتظاهرين حتى جاءت ثورة 25 يناير ، وأسقطت نظام حسنى مبارك .

وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على ثورة 25 يناير ، يفرض السياق طرح سؤال مفاده:

إلى أى مدى أثرت ثورة 25 يناير فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر؟

وتأسيساً على ذلك جاء البحث الراهن للإجابة على السؤال السابق ؛ بهدف رتق الفجوة المعرفية المرتبطة بموضوعه ، والتوصل إلى صور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى مصر بعد ثورة 25 يناير . وعليه انبثق من هذا السؤال أربعة تساؤلات فرعية :-

1. ما مدى صدق القضايا المشتقة من نظرية (جون فوران) المرتبطة بالثورات وأسبابها؟
2. ما العوامل التي ساهمت فى نجاح الثورة فى إسقاط نظام مبارك ؟
3. ما المشكلات التي تواجه الثورة فى الوقت الراهن ، وما التحديات المتوقع أن تواجهها فى المستقبل ؟
4. إلى أى مدى أثرت ثورة 25 يناير فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ؟

أولاً - موضوع و مشكلة البحث:

تعد الثورة من أهم ظواهر التاريخ البشرى والوجود الإنسانى . فنقاط التحول الفاصلة فى التاريخ كانت بسبب الثورات، فعلى سبيل المثال كانت الثورة الإنجليزية والثورة الفرنسية ، والثورة البلشفية ، والثورة الصينية.... وغيرها تمثل جميعها فاصلاً تاريخياً فى حياة مجتمعاتها والمجتمعات المجاورة . فبمقدار ما

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

تحديثه من تغيير جذري للنظام الاجتماعي بجوانبه ومستوياته كافة ، تتطوى على تغيير كفي لشخصية أفراد المجتمع وللنظام الإقليمي بين الدول المجاورة وللنظام العالمي .⁽¹⁾

ويتطلب الفعل الثوري والدوافع الثورية حدوث تحولات ثقافية وأيديولوجية لدى طبقات اجتماعية عريضة من المجتمع ، تشعر بالحرمان وبأن الحياة أصبحت مستحيلة في ظل الظلم والاستبداد والقهر المستمر .⁽²⁾

فالثورة عملية تاريخية استثنائية ، تعكس تراكمات وتغيرات في الوعي الجمعي . كما أن الخبرات التي تراكمت من جانب المعارضة ، والحركات الاحتجاجية لا يمكن التغاضي عنها عند التأريخ للعمل الثوري ، أو عند رصد العوامل التي عيبت الطريق أمام الثورة ، وكذلك أساليب الحشد والتعبئة والتنظيم التي أدت إلى إنتاج اللحظة الثورية . وعليه فتورة 25 يناير لا تمثل واقعة تاريخية منفصلة عن العوامل الفاعلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تشكيلها .⁽³⁾ ، وإنما كانت نتاجاً لاحتجاجات ومظاهرات واعتصامات تراكمت عبر فترة استمرت لسنوات قبل اندلاع ثورة 25 يناير؛ مما أكسب الثوار خبرة في الحشد والتعبئة والتنظيم للعمل الثوري لتغيير الظروف والأوضاع التي كانت سائدة وقتئذ ، وفي هذا السياق يطرح الباحث سؤال هو : هل هذا التغيير أفضى إلى الصورة المرغوبة للمجتمع ؟

وما من شك أن الفعل الثوري في 25 يناير 2011 أفضى إلى بعض الإيجابيات ، ووعيد من السلبيات، وإذا سلطنا الضوء على الآثار الإيجابية ، نجد أن ثمة تغييرات قد حدثت في مصر أبرزها حدوث حراك سياسي كبير ، أدى إلى تنامي الوعي الاجتماعي بأهمية التنمية ، فضلاً عن تحقيق هدف الثورة الرئيس وهو إسقاط النظام القديم . ويرى البعض أن إزاحة النظام الاستبدادي في حد ذاته عمل منجز سيتبعه حتماً تحسن في أوضاع المجتمع عندما يتجاوز المجتمع حالة الارتباك وعدم اليقين في المرحلة الانتقالية ، وتستقر بنيته السياسية والاقتصادية ، والعلاقات بين سلطات الدولة.⁽⁴⁾

وعلى صعيد آخر رأى البعض أن ثورة يناير رافقتها آثار سلبية واضحة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.⁽⁵⁾ فعلى سبيل المثال ارتفعت معدلات البطالة عما كانت عليه في ظل حكم مبارك ، وزاد عدد الأسر الفقيرة ، علاوة على سوء توزيع الدخل والفساد المنتشر في كل قطاعات الدولة ، وجمود هيكل الإنتاج وانخفاض الإنتاجية وضعف في معدلات الاستثمار والادخار ، واستمرار تردى أوضاع الأجور ، وضعف الإنفاق على الصحة والتعليم ، وتدهور أوضاعهما ، فضلاً عن الأزمات التي أصابت قطاع الزراعة وأزمة المياه وغيرها.⁽⁶⁾

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه بعد قراءة تحليلية متعمقة للدراسات والبحوث السابقة التي تناولت ثورة 25 يناير، استنتج الباحث بعض الملاحظات وهي :

- تفتقد غالبية هذه الدراسات والبحوث توجهاً نظرياً واضحاً تفسر نتائجها فى إطاره.
 - تعد معظم تلك الدراسات دراسات نظرية انطباقية لا تهتم بالتحليل الإمبريقي .
 - لم توضح هذه الدراسات والبحوث بشكل كاف تداعيات ثورة 25 يناير على البنية الاجتماعية فى مصر .
 - لا يوجد اتفاق حول التحديات التى تواجه الثورة فى الوقت الراهن والمعوقات التى يفترض أن تقيد مسيرتها فى المستقبل .
 - لم تظهر هذه الدراسات والبحوث العوامل التى أفضت إلى نجاح الظاهرة الثورية فى إسقاط نظام مبارك بشكل تام ، ولم تذكر أسباب نجاح الثورات فى مجتمعات وإخفاقها فى أخرى.
 - وتأسيساً على الفجوة المعرفية الواضحة فى تلك الدراسات والبحوث جاءت مشكلة البحث الراهن تتجسد فى سؤال رئيس مفاده : إلى أى مدى أثرت ثورة 25 يناير فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ؟
- ثانياً- أهمية البحث:

- ترجع الأهمية العلمية للبحث إلى عدد من النقاط نوجز أهمها فيما يلى :
أن دراسة وتحليل ثورة 25 يناير والتعرف على أسبابها وأثارها فى بنية المجتمع ، يفضى إلى اختبار قضايا نظرية طرحت فى دراسات عالمية أخرى ، وصوغ قضايا جديدة تساعد فى فهم دوافع الثورات وتداعياتها ؛ مما يسهم فى إثراء المعرفة السوسولوجية فى علم الاجتماع بعامة، وعلم اجتماع التنمية و الثورات بوجه خاص بمزيد من القضايا التى تفضى إلى نموه وتطوره ، حيث إن المعرفة العلمية تتطور بصعود نظريات وهبوط أخرى .

وبالنسبة إلى الأهمية العملية أو التطبيقية للبحث يمكن ردها إلى ما

يلى:

- البحث الراهن سيسهم فى إثراء البنية المعرفية لمتخذى القرار والمسئولين بمزيد من المعرفة عن طبيعة الثورات وعوامل نشأتها ومآلاتها ؛ مما يساعد على ترشيد قراراتهم والتوصل إلى القرارات السديدة التى يلزم اتخاذها فى الوقت الحاضر؛ من أجل الحد من أثارها السلبية ، وإيجاد الحلول الناجعة للمشكلات التى تتمخض عنها .
- يساعد البحث على توفير مرجعيات علمية لمتخذى القرار عن الأساليب والسياسات التى يلزم اتباعها للقضاء على الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات والمطالب القنوية التى ترافق اندلاع الثورات .
- إزكاء الوعي الاجتماعى لدى العامة بطبيعة الثورات وبتداعياتها ، وبأنها تحتاج وقت لكى تحقق أهدافها ؛ مما يسهم فى الحد من المظاهرات والاحتجاجات .

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

- يسلط البحث الضوء على السياق الاجتماعي في مصر قبل وبعد ثورة 25 يناير وحتى قبل اندلاع ثورة 30 يونيو ؛ مما يسهم في الوقوف على الأسباب التي مهدت لقيام ثورة يونيو والأخطاء التي وقع فيها الحاكم أو الأوليغاركية المسيطرة وكانت دافعاً قوياً لنشوب الثورة ؛ حتى يستطيع أن يتجنبها من سيأتى على سدة الحكم في مصر في المستقبل .

ثالثاً - أهداف البحث :

انطلق هذا البحث من هدف رئيس مفاده التعرف على تأثير ثورة 25 يناير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر منذ اندلاعها وحتى وقت إجراء الدراسة. ولقد انبثق من هذا الهدف أربعة أهداف فرعية كما يلي :

- 1- اختبار مدى صدق القضايا المشتقة من نظرية "جون فوران" المرتبطة بالثورات وأسبابها .
- 2- التعرف على العوامل التي ساهمت في نجاح ثورة 25 يناير في إسقاط نظام مبارك .
- 3- الوقوف على المشكلات التي واجهت ثورة 25 يناير في الوقت الراهن .
- 4- التعرف على مدى تأثير ثورة 25 يناير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر .

رابعاً - تساؤلات البحث :

ينطلق البحث الراهن من فرضية مفادها : أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصري تردت بعد ثورة 25 يناير ، وعليه أمكن صوغ تساؤل رئيس للوقوف على صحة هذه الفرضية مفاده : إلى أى مدى أثرت ثورة 25 يناير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ؟ ولقد انبثق من هذا التساؤل الرئيس بعض التساؤلات الفرعية على النحو التالي :

- 1- هل تنطبق التعميمات والفرضيات المتعلقة بالثورات وأسبابها عند " جون فوران" على ثورة 25 يناير ؟
- 2- ما العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في نجاح ثورة 25 يناير في إسقاط نظام مبارك ؟
- 3- ما المشكلات التي تواجه ثورة 25 يناير في الوقت الراهن والتحديات المتوقع أن تواجهها في المستقبل ؟
- 4- إلى أى مدى أثرت ثورة 25 يناير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر ؟

خامساً - المفاهيم الأساسية التي يتضمنها البحث :

إن المفاهيم لغة أساسية في النظريات والبحوث العلمية ، كما أن التحديد العلمى لها يعد خطوة ضرورية من أجل فهم الظاهرة الاجتماعية وتحديد أبعادها.(7) ولأن البحث يهتم بدراسة ثورة 25 يناير 2011 ، سيركز الباحث على مفهوم الثورة كما يلي :

مفهوم الثورة :

نعنى بلفظ ثورة فى لسان العرب ، الهيج ويقال اهدأ حتى تسكن هذه الثورة ، وهو مشتق من " ثار الشيء أى هاج ، والثائر : الغضبان .⁽⁸⁾ ويقال للغضبان أهيج ما يكون : وقد ثار ثائره وفار فائره إذا غضب ، والثورة فى لسان العرب تشير إلى الغضب .⁽⁹⁾

ويتضح من ذلك أن أصل كلمة " ثورة " فى اللغة العربية هو فعل (ثار - يثور) ومعناه غضب وهاج ، ومنه اشتق اسم " الثور " ذكر البقرة . وقد استخدم العرب كلمة " ثورة " بمعنى الغضب والهياج ، ولم تستخدم الكلمة كمصطلح سياسى واجتماعى إلا فى العصر الحديث .⁽¹⁰⁾

فقد كان يستخدم المؤرخون العرب القدماء كلمات مثل " خروج " و " فتنة " فقالوا " فتنة الزنج " و خروج القرامطة " والفتنة هى الصراع الأهلى الذى يتسم بالعنف بين جماعات أهلية.⁽¹¹⁾ وكلمة " ثورة " فى الأصل مصطلح فلكى ، اكتسب أهميته المتزايدة من خلال العالم الفلكى " نيكولاس كوبرنيكوس " ، وتشير الكلمة إلى الحركة الدائرية المتكررة للنجوم والكواكب التى لا يمكن تغييرها ، أو تبديلها أو حتى التأثير عليها ، وعندما نقلت كلمة " ثورة " إلى المجال السياسى ، كان معناها تعاقب الحكومات والدول فى دورة لا يمكن للبشر تبديلها وتغييرها.⁽¹²⁾

وبالنسبة إلى استخدام كلمة ثورة فى اللغة اللاتينية كمصطلح سياسى واجتماعى وعلمى ، بمعنى التغيير الجذرى والتحول ، فهو استخدام حديث ، فأصل الكلمة نشأ فى علم الفلك واستخدم على سبيل التشبيه فى السياسة ، وذاع انتشار المفهوم بعد ذلك وتعددت تعريفاته ، ومن ثم فقد عرفها " آرثر باور " بأنها المساعى الناجحة أو غير الناجحة ، التى تهدف إلى إيجاد تغييرات فى بنية المجتمع ، عن طريق استخدام القوة والعنف . وعرفها على شريعتى بأنها " فعل أكثرية الجماهير على شكل تجلى إرادة المجتمع ، حين يروم تعيين السلطة والمسئولية على أرضه".⁽¹³⁾ وقد عرفها " كرين برنتون بأنها " عملية حركية دينامية ، تتميز بالانتقال من بنى اجتماعى إلى آخر ، وأنها تغيير عنيف فى الحكومة القائمة بشكل يتجاوز الحد القانونى .⁽¹⁴⁾

كما يعرف " جاك جولد ستون " الثورة بأنها " جهد لتحويل المؤسسات السياسية ، وتبرير السلطة فى المجتمع ، مرفق بالتعبئة الشعبية الرسمية ، وغير الرسمية ، وتحرك غير مؤسستى يقوض السلطات القائمة ، ويحول الانتباه بعيداً عن العنف والاستيلاء الطبقي على سلطة الدولة⁽¹⁵⁾ أما " هربرت بلوفر " فقد عرفها بأنها تسعى إلى إعادة بناء النظام الاجتماعى كلياً . ويرى " كارل مانهايم " فى مؤلفه " الأيديولوجيا والبيوتوبيا " أن الثورة فعل قصدى ، وإن كان بعض عوامل هذا الفعل لا شعورية ، ويذهب إلى أنه فى وقت الثورة لا يمكن الحديث عن وجود دولة إذا كانت هناك مجموعة تحنكر العنف الشرعى . وعرف " بيترىم سرويكين " التغيير الثورى بأنه تغيير مفاجئ وسريع وعنيف نسبياً للقانون الرسمى للجماعة أو المؤسسة ولنظام القيم التى تمثلها ، وقد ميز بين " الثورة السياسية " التى تحاول

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

تغيير الطبقة الحاكمة والحكومة ، و " الثورة الاقتصادية" التي تحاول إجراء تغيير عنيف في النظام الاقتصادي ، ويعتبر أن الثورة التي تحاول تغيير كل المؤسسات والقيم الهامة للجماعة ، وهي " ثورة شاملة" .⁽¹⁶⁾

وهناك من رأى أنها عملية تغيير سريع وجذرى للنظام السياسى ، بما يؤدى للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له .⁽¹⁷⁾ بينما تعرفها " ثيدا سكوتشبول" بأنها " عملية مشاركة شعبية تهدف إلى إجراء تحول اجتماعى فى بنية المجتمع وطبقاته ، ويرافقها حركات تمرد طبقية من المستويات الدنيا ، وهي التي تؤدى جزئياً إلى هذا التحول وتأسيس نظام سياسى جديد .⁽¹⁸⁾ ويذهب صامويل ب . هنتجتون إلى أنها " تحول محلى سريع ، أساسى وعنيف فى القيم والأساطير المسيطرة فى مجتمع ما ، وفى مؤسساته السياسية ، وبنية الاجتماعية ، وقيادته وأنشطته الحكومية وسياساته " أما "تشارلز تيلي" فيرى أنها " انتقال للسلطة فى دولة ما بالقوة وخلال العملية تطلق مجموعتان على الأقل المزاغم غير المتطابقة للسيطرة على الدولة ، وجزء هام من الشعب الخاضع لسلطة الدولة يؤيد مطالب كل من المجموعتين " . وبالنسبة " لروبرت م . ماكيفر"⁽¹⁹⁾ فالثورة تعنى انفجار حركة عنيفة ترمى إلى قلب النظام القائم واستبداله بنظام جديد وينطوى هذا الانفجار العنفي على تحديد لوظيفة الحكومة الرئيسة ؛ لأن الحكومة هي القائمة على القوة المنظمة فى المجتمع ، والثورة تحرمها ولو لفترة مؤقتة من هذه الوظيفة . وفى سياق مشابه يعرفها " أنتونى جينز"⁽²⁰⁾ بأنها " حركة جماهيرية منظمة تحدث تغييرات جذرية فى النظام السياسى السائد ، باستخدام العنف ، وتتميز الثورة بقدرتها على استهواء الجماهير وتوجيهها ، وبحدوث توترات ، واضطرابات وعنفي".

وفى تعريف قريب من التعريفات السابقة يعرف أحمد زايد⁽²¹⁾ الثورة بأنها " شكل من أشكال التغيير الجذرى الذى يؤثر فى كل جوانب الحياة ، ويعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أسس جديدة ، وغالباً ما يبدأ هذا التغيير الجذرى بتغيير شكل الأبنية النظامية للقوة ، أى بتغيير النظام السياسى ، وينذر هذا التغيير فى النظام السياسى بتغييرات تستغرق كل أوجه الحياة " . وهذا ما أكده " جوردون مارشال"⁽²²⁾ عندما عرفها بأنها " أحداث نادرة الوقوع يتم خلالها قلب النظام السياسى والاجتماعى كلية ، وذلك باستخدام وسائل عنيفة عادة ، ثم يتم إعادة بنائه على أسس جديدة بقيادة جديدة . ويرى السيد الحسينى⁽²³⁾ أن مفهوم الثورة يشير إلى مجموعة من الأحداث تستخدم فيها القوة بنجاح للإطاحة بحكومة أو نظام سياسى معين ، وإذا لم تنجح حركة الثورة أطلق عليها " تمرد" Revolt أو عصيان مسلح insurrection أو " انتفاضة" uprising ، وعلى الرغم من أن هناك اختلافات لغوية بين هذه المفاهيم ، فإن معانيها قد تتداخل فى بعض الأحيان .

ويتضح من غالبية التعريفات السابقة أنها أكدت على استخدام العنف فى الثورة من جانب الثوار ؛ لتغيير السلطة الحاكمة وتغيير النظام السياسى ، بينما يرى الباحث أن الثورة قد تكون سلمية كما حدث فى ثورة 25 يناير ، وأشار إلى

ذلك " ل.ب إدوارد " ، عندما رأى أن الثورة تغيير وإحلال نظام جديد محل نظام آخر كان شرعياً ، ولا يحدث هذا التغيير بالضرورة عن طريق العنف والقوة ، وهذا ما أكد عليه كذلك " جاك جولد ستون " ، وأشار إلى ذلك جون فوران (24) عندما رأى أن ثمة احتمالاً أن يسلك الثوار طرقاً غير عنيفة أو ديمقراطية للوصول إلى السلطة ، وقال إن هذا حدث في جواتيمالا في الخمسينيات ، وفي فرنسا في عام 1968 ، وفي جامايكا بقيادة مايكل مانلي ، وفي إيران في عهد مصدق ، وفي أوروبا الشرقية في عام 1978 ، وفي الصين عام 1989 ، إلا أن هذه الثورات لم تشهد النجاح الدائم .

وعلى الرغم من وجود قدر من الاختلاف النسبي بين التعريفات السالفة ، فإن ثمة قواسم مشتركة بينها وهي : -

- أن الثورة عملية تغيير مقصودة من خلال فعل ثوري ، تتضافر فيه جهود الثوار وفئات عريضة من الشعب ، ويفضى إلى تغيير النظام القديم الموصوف بالفساد وإحلال محله نظاماً جديداً آخر .
- الثورة تمثل قطاعاً أكبر من المجتمع ضد فئة أصغر مستحوذة على القوة الاقتصادية والسياسية .
- تقوم الثورة على الحلول الجذرية وترفض حلول الإصلاح ؛ لأنها فى الأصل تغيير راديكالى .
- التغيير الناتج عن الثورة يكون سريعاً ومفاجئاً ، وسريع الانتشار بين قطاعات الجماهير .
- التغيير الناتج عن الثورة يشمل كذلك نسق القيم والمعتقدات .
- إن الثورة تتركز على أسس جديدة ومغيرة للنظام القديم ؛ لترسيم معالم بناء جديد على قواعد جديدة . (25)

وبناءً على ما سبق يقصد الباحث بالثورة فى البحث الراهن أنها " الهبة الثورية التى تمت بدءً من يوم 25 يناير 2011 وحتى 11 فبراير 2011 ، وكانت سلمية وقام بها شباب الطبقة الوسطى والعليا ، وانضم إليهم شباب من الطبقة الدنيا ، وفئات من كل أطياف المجتمع ، وقامت بهدف إحداث تغيير جوهري فى الأوضاع السائدة ، و تغيير المجتمع المصرى إلى الأفضل والارتقاء بحياة أفراده - وظهر هذا من شعارها عيش حرية عدالة اجتماعية- ونتج عنها إسقاط نظام مبارك ومحاكمة رموزه ، ورافقها كذلك كثيراً من التغيرات فى البنية الاجتماعية ، فى كل مناحى المجتمع ، ولا تزال آثارها ممتدة حتى الآن .

سادساً - الدراسات السابقة :

على الرغم من أن التراث النظرى فيما يتعلق بالثورات ، يتضمن دراسات وأبحاث اهتمت بالثورة بشكل عام ، وأخرى اهتمت بثورات الربيع العربى ، فإن الباحث سوف يسلط الضوء فى هذا المبحث على الدراسات والبحوث التى اهتمت بثورة 25 يناير وحسب . وفى إطار ذلك ، جاءت دراسة " علاء الشامى" (26) عام 2011 ، لرصد العوامل التى أفرزت ظاهرة المعارضة السياسية

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

الالكترونية في مصر في العقد الأخير ، ومدى تأثير المعارضة السياسية الالكترونية في ثورة 25 يناير . وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : ارتفاع معدل اهتمام الباحثين بمتابعة تطورات الشأن السياسي العام في مصر ، وأنه كلما زادت مستويات الثقة في مصداقية شبكة الإنترنت ، زاد معدل الاعتماد عليها كمصدر رئيس للحصول على المعلومات أثناء الثورة. وحول المزيد من الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع انظر (دراسة Julia skinner 2011 عن وسائل الاتصال والثورة ، ودراسة Jean purre filiu 2011 عن الدروس العشر المستفادة من الثورات العربية ، ودراسة James L . Gelvin 2011 عن ثورات الربيع العربي ، ودراسة وليد رشاد زكي عن المجتمعات الافتراضية ودورها في الثورة.)

وفيما يتعلق بمعرفة الكيفية التي غطت بها الصحف المحلية ، والعالمية أحداث ثورة 25 يناير ومدى تأثير هذه التغطية في إحداث الثورة قام " نواف عبد النبي Nawaf Abd elnabi"⁽²⁷⁾ عام 2012 ، بإجراء دراسة اعتمدت على عينة عمدية من الصحف المحلية والعالمية ، واستعانت بمنهج تحليل المضمون . وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن هناك محاولات لنزع الشرعية من المحتجين ومطالبهم من قبل بعض الصحف ، وخاصة الأهرام ، وأن ثمة تحولا وتغيراً كبيراً قد حدث في اتجاهات الصحف والقنوات الإخبارية أثناء ثورة 25 يناير ، حيث غيرت سياستها من موالية للحكومة وقتئذ ، إلى تأييد المحتجين في مطالبهم بالتغيير .

وفي سياق متصل قدم " فريد دالمير Fred Dallmayr"⁽²⁸⁾ دراسة عام 2012 ، عن التغييرات الجذرية في العالم الإسلامي ، مسلطاً الضوء على ثورة 25 يناير. وقد خلصت هذه الدراسة إلى بعض النتائج أهمها : أن الشباب كانوا من أكثر الفئات مشاركة في ثورة 25 يناير ، وأن ثورة 25 يناير كانت نتيجة للاستبداد والظلم ، ولم تتطوّر بهدف تحويل المجتمع إلى مجتمع علماني أو ديني ، بل قامت من أجل سد العجز السياسي ، وتحقيق العدالة والديمقراطية، ومحاربة الفساد والاستبداد ، وأنها لم تكتمل بعد ، ولم يتحول النظام في مصر إلى نظام مماثل لإيران . واتفقت مع هذه النتائج (دراسة Theda skocpol 2011 عن الدولة والثورة في الأنظمة القديمة ، ودراسة Robert H. Dix 2011 عن أسباب نجاح وفشل الثورات ، ودراسة مصطفى موسى 2011 عن ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما ، دراسة خالد كاظم ، نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين .) وفي محاولة لتقديم رؤية سوسيولوجية لطبيعة العلاقة بين سياسات التنمية التي انتهجها النظام القديم ، وخاصة إزاء التشغيل منذ عام (1975: 2010) وأثارها في قيام ثورة 25 يناير ، جاءت دراسة " محمد عبد الحميد إبراهيم "⁽²⁹⁾ عام 2012 ؛ لتكشف عن أن سياسات التشغيل التي انتهجها النظام السياسي منذ تبنى سياسات الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات وحتى قيام ثورة 25 يناير ، تجسد أهم مظاهر الخلل البنيوي الذي طال البناء الاجتماعي، كما تجسد الطابع البنيوي لعمليات التهميش، ومقدار الظلم والاستبعاد الذي تعرض له الشباب

، وكان لهذه العمليات دور في إنتاج وعى مغاير لدى هؤلاء الشباب، تشكل خارج الأطر الشرعية للدولة ، ولقد لعب الوعي دوراً فاعلاً في خلخلة أركان النظام السياسي ، عن طريق حركات الاحتجاج السياسي والاجتماعي ، التي قادها هؤلاء الشباب منذ منتصف الألفية الثانية ، وكان من أهم الأدوات والعوامل التي مهدت لثورة 25 يناير . واتفقت مع هذه الرؤية دراسة وسيم نادى ميخائيل 2013 عن الأزمات المجتمعية للشباب و ثورة 25 يناير 2011 .

ولرسم تصور مستقبلي لمسار الديمقراطية في المجتمع المصري في أعقاب ثورة 25 يناير ، جاءت دراسة " أسامة إسماعيل عبد الباري " (30) عام 2012 ، والتي اعتمدت على منهج تحليل المضمون لرؤى النخب المتقفة داخل المجتمع المصري ، وقد استخلصت عدة استنتاجات أهمها : أن ثورة 25 يناير قد أفضت إلى ظهور نخب جديدة على الساحة الاجتماعية والسياسية، وأن هناك معوقات للتحوّل الديمقراطي أهمها : الفوضى والفساد ، وضعف الدولة ، والمظاهرات والاحتجاجات ، والقمع ، والأجندات الخارجية ، والاستبعاد والإقصاء ، علاوة على الظروف الداخلية للدولة بعد الثورة ، وأشارت الدراسة إلى أن إمكانية تحقيق الديمقراطية في مصر قد تضاعفت بفعل الصراع السياسي ، وتوقعت الدراسة بروز تيار الإسلام السياسي ووصوله إلى سدة الحكم في مصر. واتفقت هذه النتائج مع دراسة حنان محمد حافظ 2011 عن جماعة الإخوان المسلمين وقضية الديمقراطية .

ومن أجل صوغ عقد اجتماعي جديد بين المصريين والسلطة الحاكمة عقب ثورة 25 يناير، قدمت " أمل حسن أحمد " (31) دراستها في عام 2012. والتي اعتمدت على استمارة الاستبيان، وتم تطبيقها على 300 مفردة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن الثورة على الحاكم الظالم أقرها العقد الاجتماعي في حالة فساد الحاكم وطغيانه ، وأن خلع رأس النظام ليس كافياً ؛ لأن جذور الفساد ، وحكم الاستبداد ضارب في أرجاء الوطن ومؤسساته كافة . كما أوضحت الدراسة أن حكم مصر يجب أن يكون مدني في المستقبل ، وأن الثورة مستمرة ، وأن الثورة على الظلم والحكم الفاسد تمنع ظهور أي طغيان مستقبلي .

وللتعرف على التحديات السياسية والاجتماعية التي واجهت - ولا تزال - الثورة المصرية ، جاءت دراسة " أحمد زايد " (32) عام 2012 والتي توصلت إلى أن هناك عديداً من التحديات السياسية والاجتماعية التي تقوض التحوّل الديمقراطي ، وأن التحديات الاجتماعية لا تتفصل عن التحديات السياسية ، فكلاهما يؤدي إلى الآخر ، وفي بعض الأحيان يتداخل كل منهما مع الآخر ، وأن أبرز التحديات السياسية في الفترة الراهنة يتمثل في استمرار الزخم الثوري ، وما يرتبط به من مشكلات تتعلق بتعدد الأطراف المتداخلة في إدارته ، واللجوء إلى العنف ، كما أوضحت الدراسة أن التنافس على الحيز السياسي من أهم التحديات السياسية ، وأن التحديات الاجتماعية نمطان ، الأول هو التحديات الموروثة من النظام السابق ، و الآخر هو التحديات المرتبطة بالمشكلات المستجدة ، مثل مشكلات

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

العنف والبلطجة والمطالب الفئوية ، وأن هناك ترابطاً بين المشكلات المستجدة والموروثة . وحول المزيد من الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع انظر (دراسة حسنين توفيق إبراهيم عن معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي ، والسيد يسن عن أزمة الديمقراطية بين الإصلاح والثورة ، وسعد الدين إبراهيم عن عوامل قيام الثورات العربية .)

وفي محاولة لتفسير أسباب ظاهرة العنف التي انتشرت في المجتمع المصري قبل وبعد ثورة 25 يناير ، جاءت دراسة " فاطمة فوزي ، ومها أبو رية" (33) عام 2012. والتي اعتمدت على تحليل مضمون المقالات الصحفية في صحيفتي أخبار اليوم والشروق ، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها : ارتفاع نسبة العنف البنائي في العام السابق للثورة ، وكذلك اشتد العنف السياسي الرسمي في العام السابق للثورة ، متخذاً شكل القبض على العناصر المعارضة للنظام ، وبوجه خاص جماعة الإخوان المسلمين ، وتصاعد العنف السياسي من قبل الجماهير قبل الثورة متمثلاً في ازدياد الوقفات الاحتجاجية ، وأن الإعلام الحكومي كان مسانداً للنظام الحاكم في بداية أحداث الثورة ، وعندما شعر بسقوط النظام اتجه إلى الموضوعية في تناول الأحداث ، وأن العنف التفاعلي بعد الثورة اتخذ شكل حرب العصابات ، واتجه نحو مرافق الدولة وممتلكاتها أكثر من توجيهه نحو الأشخاص . واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة هانى العربى 2013 عن العنف الجماهيري ضد مؤسسات الدولة بعد ثورة 25 يناير

وأضاف " على الدين هلال وآخرون " (34) عام 2013 تحديات أخرى واجهت الثورة المصرية ، وذلك من خلال دراسته التي انطلقت من هدف رئيس وهو تحليل تحولات النظام السياسي بعد ثورة 25 يناير ، واستخلصت الدراسة عدة نتائج أهمها : أن ثمة خمسة تحديات أمام الثورات العربية تتمثل في الأزمة الاقتصادية ، والارتياح وعدم الثقة وعدم الواقعية ، والوعود المبالغ فيها ، والتفكك الاجتماعي الناتج عن انفلات المعايير، ورفع شعارات براءة على غير أساس ، وأمراض نخب الإثارة والفوضى الناشئة عن تردى تفكير وأداء بعض النخب التي تنصدر المشهد السياسي في المرحلة الحالية ، كما أشارت الدراسة إلى أن سقوط الحكم التسلطي لا يعنى الانتقال الناجح إلى الديمقراطية ، وأن ثورة 25 يناير افتقدت إلى رؤية إستراتيجية لمستقبل مصر ، وهذا الذي أدى إلى أن الذين فجروا الثورة لم يتسلموا الحكم .

وفي إطار العرض السابق للدراسات والبحوث السابقة التي أجريت على ثورة 25 يناير في مصر ، أمكن للباحث رصد بعض الملاحظات أهمها : بالنسبة إلى الفترة الزمنية التي أجريت فيها جاءت أغلبها بعد قيام ثورة 25 يناير ، أي منذ 2011 وحتى 2013 ، ولم تتجاوز أيًا منها هذا التاريخ .

وفيما يتعلق بالمجال المكاني ، نجد أن هذه الدراسات والبحوث اهتمت بثورة 25 يناير في مصر . وبالنسبة إلى الأساليب والأدوات والمنهج ، فقد اعتمدت على الأساليب والإجراءات المعروفة في الوسط العلمي كطريقة دراسة الحالة ، والأسلوب الوصفي ، والتاريخي ، وتحليل المضمون . وبالنسبة إلى

أدوات جمع البيانات ، فكانتا الاستبيان والمقابلة هما الأداة الأهم وللتين استعان بهما الباحثون ، وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة المطروحة اعتمدت على التحليل الكمي والكيفي ، فإن الباحث وجد أن ثمة اهتماماً ملحوظاً بالدراسات الكيفية ، وخاصة التي اعتمدت على تحليل المضمون .

إن الدراسات والبحوث السابقة التي عرضها الباحث على الرغم من أن معظمها لم ينطلق من توجه نظري واضح يفضي إلى اختبار نظرية علم الاجتماع المرتبطة بالثورة ، فضلاً عن أن أياً منها لم يعالج قضية تأثير ثورة 25 يناير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فإنها أفادت البحث الراهن في التعرف على الأساليب والأدوات المنهجية التي استخدمت في البحوث التي اهتمت بدراسة الثورات ، وكيفية إجراء تلك البحوث ، علاوة على ذلك أثرت البحث بمعلومات وبيانات وقضايا تتعلق بثورة 25 يناير؛ مما ساهم في إثراء الإطار النظري للبحث ، فضلاً عن أن الباحث قارن نتائج دراسته بنتائج تلك الدراسات والبحوث ؛ مما ساهم في الإجابة عن أسئلة البحث و اختبار القضايا النظرية التي جاء البحث لاختبارها .

سابعاً - التوجه النظري للبحث:

اختلف العلماء في تفسيرهم للظاهرة الثورية، فقد تعددت النماذج والمداخل والنظريات والاتجاهات إزاء ذلك ؛ نتيجة تباين المنطلقات الأيديولوجية ، والمنحى المعرفي الذي ينتمي إليه كل عالم . وقد أمكن للباحث تصنيف الجهود التي سعت إلى تفسير ظاهرة الثورة إلى خمسة اتجاهات كما يلي :

1. الاتجاه الاقتصادي:

ينطلق هذا التوجه من فكرة محورية مفادها : أن الثورة ظاهرة اجتماعية لها أسباب اقتصادية ، ومن بين أنصار هذا الاتجاه نجد (كارل ماركس وفردريك انجلز ونورمان همفري ، وجون جلن ، وجيمس س ديفيد ، وجون والتون) .

2. الاتجاه الاجتماعي :

ينطلق هذا التوجه من أن الثورة ظاهرة اجتماعية ، ومن النظريات التي تتوافق مع هذا التوجه ، نجد المحاولة النظرية التي قدمها " جونسون Johnson " ، وكذلك ينضم تحت لواء هذا الاتجاه كل من " سوركين وكارين برنتن وبارنتجتون مور وأدواردز .

3. الاتجاه السياسي :

ينطلق هذا الاتجاه من أن الثورة ظاهرة سياسية تشكلها عوامل سياسية في المقام ، وينتمي لهذا التوجه كل من " باريتو ، وليمان برجون ، وبيتر مكدونو ، وأنطونيولويبيز ، وجيمس بتراس ، وإيكارت زيمرمان ، وميساغ بارسا " .

4. الاتجاه النفسي :

يركز هذا الاتجاه على شدة الكبت والحرمان والإحباط وإحساس الفرد

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

بالاغتراب عن المجتمع الذي يعيش فيه كعوامل رئيسة تدفع الأفراد إلى المشاركة في الثورة ويندرج تحت هذا الاتجاه كل من " تالكوت بارسونز ، وروبرت ميرتون ، وجوستاف لوبون، نيل سميلز ، وجيمس دافيز، وتيدجور، وروبرت هـ ديكسي ، وإريك هوفر " .

5. الاتجاه متعدد الأبعاد:

ينطلق هذا الاتجاه من فكرة رئيسة مفادها أن ثمة عوامل متنوعة ومتعددة تسهم في قيام الظاهرة الثورية ، وعليه يرفض أنصار هذا الاتجاه إسناد أسباب اندلاع الثورات إلى بعد واحد ، وإنما قد يجمع أحدهم بين بعدين أو أكثر من الأبعاد المطروحة . ومن أهم ممثلي هذا الاتجاه نجد تشارلز تيلي، وثيدا سكوتشبول، وجون فوران " .

وبتسليط الضوء على نظرية " جون فوران "⁽³⁵⁾ نجد أنها سعت إلى الربط بين العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية كفاعل رئيس في قيام الثورات ، وكانت ثمرة دراسته لتسع وثلاثين ثورة حدثت في العالم الثالث في القرن العشرين خلال الفترة من 1910: 2005 . وتحاول هذه النظرية الوقوف على العلاقة بين الدول والشعوب والثقافات من جهة ، وبين الاقتصاد السياسي من جهة أخرى بدلاً من التركيز على بعد واحد كما حدث في عديد من النظريات السابقة . ولقد قامت نظرية "جون فوران" على عدة قضايا نوجز أهمها فيما يلي:

- أن القرن العشرين تميز بأنه قرن الثورات ، وأن ثورته تركزت في العالم الثالث بأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ، باستثناء الثورة الروسية عام 1917 وأحداث أوروبا الشرقية عام 1989 ، وأن ثورات القرن العشرين بدأت غالبيتها في شكل حركات شعبية رافقها الأمل والنفاؤل ، لكنها أفضت في أوقات لاحقة إلى أزمات اقتصادية وقمع سياسي وفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي قامت من أجلها .
- أن الثورات في العالم الثالث كانت نتيجة لعوامل قديمة جداً وأنها جميعاً كانت ستقع لا محالة ، ومع ذلك لم يكن من الممكن التنبؤ بموعد حدوثها .
- إننا لا يمكن أن نرد سبب قيام الثورات إلى عامل واحد وحسب ، وإنما تنشعب الثورات نتيجة تضافر خمسة عوامل هي :

أ- التنمية غير المستقلة أو التنمية المعتمدة على طرف آخر ، بمعنى أن التنمية في الدولة تكون تابعة لدولة أخرى كبرى .

ب- الدولة القمعية الإقصائية المشخصة أي الدولة التي يسود بها حكم دكتاتوري .

- ج- قوة وفعالية الثقافات السياسية المقاومة ، بمعنى قوة المعارضة داخل الدولة.
- د- حدوث تراجع وتردد في الأوضاع الاقتصادية للدولة .
- هـ- وجود أحداث عالمية مناسبة على الساحة الدولية ممهدة لقيام الثورة ، أي وجود أحداث عالمية تشغل القوى التي قد تعارض الثورة ، وهذه الأحداث

تؤدي إلى إرباكها واضطرابها والحوار دون التصدي للثورة وحماية النظام القائم .

ومن ثم يرى " جون فوران " أن توافر العوامل الخمسة الفاتحة يفضي إلى تكوين ائتلافات ثورية واسعة النطاق ، تنجح في الاستيلاء على السلطة ، وهذا ما حدث في المكسيك ، والصين ، وكوبا ، وإيران ، ونيكارجوا ، وفي الجزائر ، وفيتنام ، وزيمبابوي ، وأنجولا ، وموزمبيق ، أو إلى ثورات نجحت في إسقاط النظام القديم ولم تستطع أن تحقق أهدافها ؛ ولذا لم تستمر كثيراً مثل جواتيمالا ، وبوليفيا ، والتشيلي ، وجرينادا . وهناك عدة أسباب تؤدي إلى فشل الثورات الناجحة في البداية ، أهمها :

- أن الثوار يسقطون من الحكم عندما يحدث تفكك سياسي ، واستقطاب ومصاعب اقتصادية ، وتدخل خارجي في آن واحد بشكل يعزز كل هذه العوامل العامل الآخر . وذهب "جون فوران" إلى أن الولايات المتحدة تلعب دوراً قوياً في فشل هذه الثورات ، من خلال برامج منسقة مضادة للثورات تؤدي إلى زعزعتها ، إما بجعل الثوار يخسرون في الانتخابات ، أو بالدفع إلى انقلاب عسكري من خلال مهاجمة الشرعية السياسية للحكومات الثورية ، والاستعانة بوسائل علنية وسرية ؛ لتقيد الأنظمة الثورية في أعين شعوبها ، أو بمنح مساعدات كبيرة للأحزاب المعارضة ، والقوى المعادية للثورة ، بالإضافة إلى محاولة حصار الدولة اقتصادياً ، من خلال قطع مصادر التمويل الخارجي والمساعدات الخارجية والتجارة الخارجية والعمل مع قوى داخلية لوقف عجلة الإنتاج.
- وفيما يتعلق بمصر وبعدهم قيام ثورة فيها حتى تاريخ نشر نظريته في عام 2005 رأى " جون فوران " أن مصر تحت حكم حسني مبارك تعيش حالة لدى الحكومة القائمة القدرة على إضفاء شرعية على نفسها دون أن تخفف قبضتها على السلطة ، ومعارضة - رغم نشاطها - تبدو غير قادرة على تشكيل ائتلاف موسع من القوى المعارضة لهذه الحكومة .
- ذهب "جون فوران" إلى أن مصر تتبع طريقاً محفوفاً بالمخاطر من التنمية غير المستقلة منذ وصول جمال عبد الناصر إلى الحكم وحتى فترة حكم مبارك ، الذي أحكم قبضته على النظام السياسي في مصر ، ورغم أنه كانت الأزمة الاقتصادية في عهده شديدة ، فإنه لم تقم ثورة - حتى 2005 - وذلك لأن المعارضة لم تكن موحدة ، فضلاً عن علاقته الوثيقة حينئذ بالولايات المتحدة لما يقرب من ثلاث عقود .
- رأى "جون فوران" أنه بمجرد وصول الثوار إلى الحكم تبرز سلسلة من المشكلات الناتجة عن أهمية توفر بعض العناصر ؛ لتحقيق التحول الديمقراطي ومنها ، صعوبة تغيير التنمية غير المستقلة ؛ بسبب تجذرها وصعوبة بناء الهياكل الديمقراطية الحقيقية ، وتعرض الثوار لمعارضة خصومهم داخلياً وخارجياً ، وتحدي صوغ ثقافة سياسية ثورية لبناء مجتمع جديد ، ورأى أن

- القليل من الثورات تستطيع الصمود أمام الدفع المضاد من جانب القوى الخارجية المسيطرة إقليمياً ودولياً ، فضلاً عن صعوبة الحفاظ على الائتلافات الموسعة التي كانت فاعلة في إطلاق الثورات ؛ بسبب اختلاف الاتجاهات حول كيفية إعادة صوغ المجتمعات ، واختلاف القدرة على تنفيذ رؤية محددة.
- يشكل تكوين الائتلافات الكثيرة بعد الثورة عائقاً أمام القادة الثوريين لاتخاذ إجراءات حاسمة لحل المشكلات ، حيث يصعب وضع برامج للحكم يرضى عنها الجميع .
- رأى جون فوران أن المكتسبات التي قد تحققها الثورات تتلاشى سريعاً ؛ بسبب المشكلات الاقتصادية الداخلية مثل، التضخم الناتج عن زيادة الطلب ومحدودية الموارد الطبيعية والبشرية ، والاختلالات في سوق العمل ، والمعوقات الخارجية مثل ، المقاطعة ، والحظر على التجارة ، والمعدات والقروض ، علاوة على العنف الداخلي الذي يعوق الديمقراطية والتنمية بعد الثورة .
- يرى " جون فوران" أن اللامساواة الموجودة بين العالم الأول ، والثالث ، وداخل العالم الثالث ذاته محرك رئيس لنشوب الثورات ، وأن الاقتصاد العالمي الذي تقوده العولمة ، والتناقضات التي تعترى هذا الاقتصاد ، وما يسببه من غنى لفئات قليلة جداً وفقر لملايين البشر في الوقت نفسه ، يفضي إلى نشوب الثورات .

وبعد طرح الفئات للفكرة الرئيسة للتوجهات النظرية التي اهتمت بتحليل الثورة في إطار علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، تجدر الإشارة إلى نقطتين هامتين :

النقطة الأولى : أن تصنيف هذه المواقف الفكرية جاء استناداً إلى مضمونها الأيديولوجي ، ونظرتها إلى الغاية القصوى من الثورة ، أضف إلى ذلك أن هذه الاتجاهات ليست منفصلة عن بعضها بشكل تام ، وأن ثمة قواسم مشتركة بينها ، وما كان الفصل بينها إلا بهدف التحليل وإيضاح أيهما أكثر عمقاً في تحليل وتفسير الظاهرة الثورية .

النقطة الأخرى : أن المجتمعات في مراحل تطورها المختلفة تنتج أشكالاً متباينة من المعرفة ، وليس صحيحاً أن كل أشكال المعرفة هي بمنزلة واحدة ، إذ نستطيع أن نفاضل بين النظريات ، وأن نقول أن هذه أفضل من تلك ، وفقاً لدرجة إحاطة النظرية بالظواهر التي تطلها وبالواقع الاجتماعي .⁽³⁶⁾ ومن ثم يصبح هناك نظريات أكثر شمولاً وإحاطة من غيرها .

وتأسيساً على ما سبق كان من بين أهداف الدراسة الراهنة اختبار القضايا النظرية لنظرية " جون فوران" ؛ لأن الباحث يعتقد أنها تصلح لتفسير الظاهرة الثورية المصرية أكثر من غيرها (في حدود المعلومات المتوافرة للباحث والمعلومات المتاحة له) ؛ وذلك لأن نظريات الاتجاهات الأخرى استخلصت قضاياها النظرية من دراستها لثورات حدثت في سياقات غربية ، بينما صيغت نظرية " جون فوران" نتيجة لدراسته لتسع وثلاثين ثورة حدثت في العالم الثالث

كما سبق التنويه عنه ؛ مما يشير إلى تقارب السياقات الاجتماعية التي حدثت بها تلك الثورات مع السياق الاجتماعي للمجتمع المصري والظروف التي عاشها المجتمع قبل ثورة 25 يناير والتي تحدث عنها " جون فوران " عند عرض بعض قضاياها . وعليه جاءت رغبة الباحث في التعرف على مدى انطباق القضايا التي قدمها " جون فوران " لتفسير الثورات على الواقع الاجتماعي المصري قبل وأثناء الثورة المصرية في 25 يناير 2011 .

ثامنا- الإطار المنهجي للبحث :

1- نوع البحث :

يصنف هذا البحث على أنه من البحوث الوصفية ؛ وذلك لأن الباحث يهدف من خلاله إلى التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن موضوع الدراسة ، تفيد في التوصل إلى فهم أفضل لثورة 25 يناير ، وأسبابها ، والآثار التي ترتبت عليها في الواقع الاجتماعي المصري .

2- مصادر بيانات البحث :

تنوعت مصادر بيانات البحث الراهن وفقاً لأهدافه وتساؤلاته ، وتمثلت في مصدرين كما يلي :

الأول: المصدر الثانوي ويتمثل في المعلومات والبيانات المتوفرة حول ثورة 25 يناير ، وحول الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قبل الثورة وبعدها ، وقد استقى الباحث هذه المعلومات من المصادر التالية :

أ- بيانات ومعلومات من دراسات وبحوث سابقة .

ب- التقارير الرسمية والتعدادات .

ت- بيانات ومعلومات تاريخية من دراسات وبحوث سابقة .

الثاني : المصدر الأولي ويتضمن البيانات المستقاة من عينة من الخبراء وأساتذة الجامعات من تخصصات متباينة ومختلفة ترتبط بموضوع الدراسة .

3- أدوات جمع البيانات :

أ- المقابلة الفردية المتعمقة :

اعتمد الباحث على دليل مقابلة غير مقنن وقد تم تطبيقه على عينة البحث وتضمن عدد من الأسئلة المفتوحة التي تغطي أهداف الدراسة وتساؤلاتها ، وجاء سبب عدم تقنين المقابلة ؛ لأن المقابلات غير المقننة تقدم قدراً أعمق من الفهم للاتجاهات والأفكار المتحصّل عليها .⁽³⁷⁾ واشتملت استمارة البحث (دليل المقابلة) على أربعة محاور كما يلي :

الأول : البيانات الأساسية .

الثاني : العوامل التي أدت إلى اندلاع ثورة 25 يناير .

الثالث : المشكلات التي قوضت ثورة 25 يناير والتحديات المتوقعة أن تواجه الثورة في المستقبل .

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

الرابع : رؤية الخبراء لمدى تأثير الثورة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر .

وقد تم إجراء مقابلات مفتوحة ومتعمقة مع الخبراء بواسطة الباحث وبعض زملائه في جامعتي الإسماعيلية والمنيا، ولقد استعان الباحث بالأسئلة المفتوحة حتى لا يفقد أفكار الخبراء بالإطار المرجعي له ؛ وحتى يزداد ثراء الدراسة خاصة وأن أفراد العينة من الخبراء والعلماء التي تمكنهم بنيتهم المعرفية من إثراء هذه الدراسة بأفكار وآراء واتجاهات لم تكن لدى الباحث ، فضلاً عن أن نسبة الانتباه والاهتمام من المبحوثين أثناء المقابلة المفتوحة تكون أكثر من أى أداة أخرى ؛ ولأن الباحث يريد أن يترك للمبحوث الفرصة كاملة في الحديث لينساب الحوار بصورة طبيعية، بما يسمح للحوار أن يذهب في اتجاهات جديدة وغير متوقعة .⁽³⁸⁾

ب- الملاحظة :

لقد أتيح للباحث تتبع أحداث ثورة 25 يناير منذ نداء صفحات الفيس بوك والناشطين السياسيين بالنزول يوم 25 يناير للنزول ، وحتى وقت كتابة تقرير هذه الدراسة ، فقد كان دائم التسجيل لهذه الأحداث والمواقف وتطورات الأوضاع ، ويلاحظ سلوكيات وأوضاع أفراد المجتمع المصرى بعامه ، أثناء مناقشاتهم فيما يتعلق بأوضاع الدولة قبل وبعد ثورة 25 يناير في عديد من محافظات الدولة بحكم عمل الباحث في الفيوم والمنيا وبنى سويف، وإقامته في البحيرة ، وتردده الدائم على كل من القاهرة والإسكندرية، فقد أمكن مشاهدة عديد من المواقف والنقاشات التي تصل أحياناً إلى حد التشاجر بين أفراد المجتمع في وسائل المواصلات ، وكذلك في وسائل التواصل الاجتماعي ، وفي الأماكن العامة والتي أوضحت تباين الاتجاهات إزاء أوضاع الدولة بعد الثورة . وأن ملاحظة الباحث لم تكن عشوائية ، بل كانت موجهة ومقصودة ، فقد كان الباحث دائم التدوين لردود فعل الأفراد وسلوكياتهم وآرائهم ، وبالطبع أضافت هذه الملاحظات لمعلومات الباحث وخبرته ، وأثرت تحليل نتائج الدراسة. وعليه أصبحت المعرفة التي تم التوصل إليها في دراسته نتاج خبرتين ، خبرة الباحث وخبرة المبحوثين .

4- العينة :

لقد تطلب التوصل إلى أهداف الدراسة اللجوء إلى أفراد يتمتعون بغزارة معرفية إزاء موضوعها ، وعليه تم اختيار عينة عمدية مكونة من عشرين من الخبراء والمتخصصين من أساتذة الجامعات في عدة مجالات قريبة من موضوع البحث ، وهي " الاقتصاد ، والسياسة ، والتاريخ ، والاجتماع ، والخدمة الاجتماعية " ؛ للتعرف على آرائهم وتصوراتهم إزاء قيام ثورة 25 يناير وأسبابها الفاعلة والغائية .

وقد وضع الباحث محددات اختار على أساسها عينة الدراسة:

1- أن يكون لديه القدرة على تحليل الأوضاع الراهنة.

2- أن يكون له مساهمة في مجال التنمية .

3- أن يكون حاصل على درجة الدكتوراه .

- 4- أن يكون حسن السمعة المهنية والعلمية ، ويشهد له بالقدرة على تحليل وتفسير الظواهر المتعلقة بالمجتمع المصرى .
5- أن يعمل فى مجال بحثى أو مرتبط بالبحث العلمى .

5- المجال الزمنى للبحث :

استغرقت إجراء الدراسة الميدانية للبحث نحو ستة أشهر ، امتدت من شهر 12 / 2012 حتى 6 / 2013 . وسبق تلك الفترة نحو نصف عام ، أعد الباحث خلاله الإطار النظرى والمنهجى للبحث .

6- أساليب التحليل والتفسير :

اعتمد البحث الراهن على التحليل الكيفى فى المقام الأول ؛ نظراً لطبيعته ولأهدافه ولأساليب والمناهج والأدوات التى اعتمد عليها أثناء جمع البيانات ، ولكن وفقاً للياقة المنهجية ، ، رأى الباحث أنه من الأفضل أن يرافق التحليل الكيفى تحليلاً كمياً ؛ ولذا أعطى الباحث مسميات على مقتطفات معينة من المقابلات ، حتى يمكن تمييزها من خلال تصنيفها إلى فئات وصفية أو تحليلية معينة ، ثم رصد الباحث نسب الاتفاق بين الخبراء على كل موضوع وبعد ذلك أثناء التحليل أخذ يدعم تحليل الجداول التى أعدها بأجزاء من أحاديث هؤلاء الخبراء وآرائهم نحو موضوعات البحث ، وحل بعد ذلك الآراء وربطها بالإطار النظرى ، والدراسات السابقة مستنتجاً بعد ذلك جملة من القضايا التى تجيب على تساؤلات البحث وتختبر القضايا النظرية التى كانت توجهاً نظرياً له ، وعليه جمعت الدراسة بين الأسلوب الكمي والكيفي فقد استعان الباحث بخطة للتحليل قامت على البيانات المختلطة (الكيفية والكمية) فقد قام الباحث بتحويل البيانات الكيفية المستمدة من المقابلات المفتوحة إلى بيانات كمية ، ثم تكييف البيانات (تحويل الكمي إلى كيفي) ودمج البيانات الكمية فى التحليل الكيفي ، ويتفق هذا مع الاستراتيجيات الحديثة فى البحث الاجتماعى .⁽³⁹⁾

وبالنسبة إلى التفسير ، فقد تم تفسير البيانات تفسيراً جزئياً من خلال عرض البيانات فى مباحث رئيسة وتفسيرها فى ضوء التوجه النظرى والدراسات السابقة ، وجاء التفسير الكلى فى خاتمة الدراسة من خلال ربط النتائج بتساؤلات البحث . وقد كان تفسير البيانات على عدة مستويات :

- تفسير البيانات من خلال وصف نتائج الدراسة وصفاً كمياً كيفياً فى إطار تساؤلاتها .
- تفسير البيانات فى ضوء الدراسات والبحوث السابقة .
- تفسير البيانات فى ضوء التوجه النظرى الذى انطلق منه البحث .

تاسعا- نتائج البحث :

1- عوامل قيام ثورة 25 يناير:

يُظهر التحليل الاجتماعي لتاريخ الثورات في العالم ، أن الشعوب لا تلجأ إلى الثورات بسهولة مثلما لا تحب الحروب ، فهي لا تلجأ إلى الثورة إلا عندما تكون هي الملاذ والمخرج الوحيد من الظروف السيئة التي تعيش في كنفها .⁽⁴⁰⁾ و لا تتدلع الثورة - حسبما رأى لينين- إلا إذا كانت هناك حالة ثورية ، تتجسد أبرز مظاهرها في صعوبة الحكم دون تغيير الأوضاع السائدة التي سخط عامة الشعب عليها ، و حدوث صراعات داخل الطبقات العليا الحاكمة تكون واضحة للجميع ، واستحالة عيش الطبقات العليا الحاكمة بنفس الطريقة القديمة ، و تزايد حدة معاناة الطبقات المضطهدة ووعيتها بوضعها المندهور، والظلم الذي يقع عليها وشعورها بحتمية وضرورة التغيير .⁽⁴¹⁾

وترى "فالنتين مقدم" ⁽⁴²⁾ أن العولمة التي تمثل المرحلة الراهنة من الرأسمالية تلعب دوراً جوهرياً في اندلاع الثورات ، حيث تقضى إلى عدم المساواة والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول بعضها بعضاً ، وداخل الدولة الواحدة . والأدلة على ذلك كثيرة ، فقد أضحت عدم المساواة في الثروة والسلطة واضحة في ظل العولمة ، ونتيجة لتأثير العولمة تظهر الحركات الثورية التي تسعى لإصلاح ما أفسدته العولمة وسياساتها .⁽⁴³⁾

كما تتجلى عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل وعوائد التنمية ، وتهميش الفقراء ، والتي كانت سبباً رئيساً في إثارة مشاعر السخط والاحتقان وتدمير النمو الاقتصادي ، الذي تمثل العدالة الاجتماعية أحد العوامل الهامة في تحقيقه واستمراره .⁽⁴⁴⁾

وإذا كان البحث الراهن يحاول معرفة تصورات ورؤى الخبراء والعلماء المشاركين فيه إزاء الأسباب الفاعلة التي أفضت إلى اندلاع ثورة 25 يناير ، فإن الباحث رأى أنه من المرغوب فيه أن نتعرف على نسبة مشاركة أفراد العينة في ثورة 25 يناير .

جدول رقم (1)

يوضح مشاركة الخبراء في مظاهرات 25 يناير

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (%)
نعم	7	35
لا	13	65
المجموع	20	100

تضح من الجدول رقم (1) أن 65 % من أفراد العينة لم يشاركوا في مظاهرات ثورة 25 يناير، مقابل نسبة تقدر بـ35% من أفراد العينة قد شاركوا في تلك المظاهرات . أما عن أسباب عدم مشاركة غالبية العينة في تلك المظاهرات نتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (2)
يوضح سبب عدم المشاركة في المظاهرات

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (%)
الظروف الصحية	5	38
لا أؤمن بأن هذه خير وسيلة للتعبير عن الرأي	4	31
خوفاً من فشلها	4	31
المجموع	13	100

يتضح من معطيات الجدول رقم (2) أنه عندما سأل الباحث أفراد العينة الذين لم يشاركوا في المظاهرات عن سبب عدم مشاركتهم ، أقر نحو 38% أنهم لم يشاركوا في أحداث 25 يناير ؛ بسبب ظروفهم الصحية ، بينما برر نحو 31% عدم مشاركتهم بأنهم لا يؤمنون بأن المظاهرات هي خير وسيلة للتعبير عن الرأي ، في حين أقر نحو 31% من الأفراد الذين لم يشاركوا في المظاهرات أن عدم مشاركتهم كانت بسبب خوفهم من فشل تلك المظاهرات . ويتضح من ذلك أن الخوف من فشل ثورة يناير ، وبطش الأجهزة الأمنية كانا من أهم العوامل التي منعت فئة ليست بالقليلة من المشاركة في الثورة ، وأن فئة كبيرة من الذين لم يشاركوا في الفعل الثوري كانوا مؤيدين للثورة ولأهدافها ، وهذا يؤكد تزايد أعداد الثوار في ميادين مصر المختلفة خلال الثمانية عشر يوماً التي سبقت قرار تنحي مبارك عن الحكم .

ومن جانب آخر كشف البحث الراهن عن أن هناك أفراداً من المشاركين في الثورة قد شاركوا فيها دون ترتيب أو تخطيط مسبق. وفي هذا الصدد قال أحد المشاركين : " في يوم 25 يناير وجدت ناس ماشية في الشارع بتقولنا وإحنا في البلكونات انزل انزل يا مصري خذ حقوقك ، سألت النها رده إيه ودول مين ، عرفت إن فيه ثورة ونزلت فعلاً وفضلت معاهم في التحرير حتى تنحي مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011 ."⁽⁴⁵⁾ وبالنسبة إلى تصورات أفراد العينة عن الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورة 25 يناير ، تتضح من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (3)
يوضح العوامل التي أدت إلى اندلاع ثورة 25 يناير

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (%)
1- غياب الديمقراطية والحرية	19	95
2- غياب العدالة الاجتماعية	18	90
3- تزدى مستوى المعيشة وانتشار الفقر	16	80
4- فشل النظام في تحقيق التنمية المعتمدة على الذات	15	75
5- الاستبداد وأساليب القمع التي استخدمها النظام	13	65
6- الفساد السياسي والإداري والمالي	18	90
7- الإصرار على توريث حكم مصر	12	60

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (%)
لجمال مبارك		
8- تزوير انتخابات 2010	9	45
9- تنامي الشعور بالظلم الاجتماعي وانتشار المحسوبية	16	80
10- إهمال آراء الصفوة العلمية	4	20
تنسب النتائج إلى	20	

أوضحت قراءة الجدول رقم (3) أن غياب الديمقراطية وتقييد الحرية جاءت في الترتيب الأول من بين العوامل التي أدت إلى اندلاع ثورة 25 يناير بنسبة 95% من المشاركين ، وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهب إليه " تشارلز تيلي " حيث رأى أنه كلما زاد القمع الموجه لجماعة ما أو لحركة في المجتمع للحفاظ على بقاء النظام ، ازدادت تعبئة هذه الجماعة لأفرادها ، وازداد دفعها نحو الأفكار الثورية ضد النظام السائد⁽⁴⁶⁾. كما اتفق ذلك مع أحد القضايا التي طرحها " جون فوران"⁽⁴⁷⁾ في نظريته عن أسباب الثورات والتي مفادها أن الدولة القمعية المشخصة من أهم أسباب الثورة .

وفي السياق ذاته جاء كل من غياب العدالة الاجتماعية والفساد السياسي والإداري والمالي في الترتيب الثاني بنسبة 90% من المشاركين لكل منهما . وفي هذا الصدد قال أحد علماء الاقتصاد المشاركين " إن أسباب الثورة فهمت من شعاراتها ، فكانت تعبر عن مطلب الحرية ، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية ، فإذا تحققت هذه الأهداف الثلاثة ، تحققت الكرامة الإنسانية وأسباب اندلاع الثورة هي عدم تحقق هذه المطالب."⁽⁴⁸⁾

ولقد اتفق تقرير منظمة الشفافية الدولية مع النتيجة السابقة ، حيث أوضح أن ارتفاع معدلات الفقر ، وعدم المساواة ، والبطالة ، و قمع وبتش أجهزة الأمن ، ونقص الحقوق المدنية والسياسية ، وتفشي الفساد ، من أهم العوامل التي أدت إلى اندلاع ثورة 25 يناير 2011 ، فقد حصلت مصر عام 2010 في التقرير المشار إليه على 3,1 درجة على مؤشر الفساد ، والذي يعنى الحصول على 10 درجات لغياب الفساد ، كما احتلت مصر المركز رقم 98 من بين 178 دولة بين العالم شملهم التقرير.⁽⁴⁹⁾

وفي الإطار ذاته ذهب السيد يسين⁽⁵⁰⁾ إلى أن انتشار الفساد في ربوع مصر المحروسة أدى إلى استئثار القلة بغالبية ثمار وعوائد التنمية ؛ الأمر الذي ترتب عليه اتساع الفجوة الطبقية بين الطبقة العليا التي تمتلك كل شيء ، والطبقة الدنيا التي لا تمتلك أي شيء .

وفي السياق نفسه أشار سمير أمين⁽⁵¹⁾ إلى أن الفساد لا يخلو منه أي نظام حاكم ، وذلك لأنه جزء ارتبط عضوياً بالرأسمالية ورافقها في دول العالم أجمع ، فقد أصبح منذ 40 عاماً على الأقل سمة رئيسة للنظام الرأسمالي ، وبالتالي أصبح من الصعب التخلص من الفساد دون إحداث تغيير جوهري في علاقات الإنتاج . وفي ظل تطبيق السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي أدت إلى تفاقم

الفقر ، تأكلت الطبقة الوسطى ، وكل هذا أدى إلى انفجار ثورة 25 يناير التي بدأت مظاهرات لشباب الفيس بوك ، وسرعان ما تحولت إلى ثورة شعبية كبيرة . وجاء كل من تردى مستوى المعيشة وانتشار الفقر ، وتنامي الشعور بالظلم الاجتماعي ، وانتشار المحسوبية في الترتيب الثالث من بين رؤى الخبراء والمفكرين بنسبة 80% من المشاركين ، واتفقت هذه النتيجة مع ما توصل إليه "جون فوران" ، حيث رأى أن حدوث أزمة اقتصادية في دول العالم الثالث ، من أهم العوامل الممهدة لحدوث الثورات .⁽⁵²⁾ ، وأشار إلى ذلك "تيد جور" في كتابه المعنون بـ "لماذا يثور الناس؟ حيث ذهب فيه إلى أن الثورة هي نتاج تفاعل الحرمان مع تدهور شرعية النظام السياسي ونمو الأفكار الثورية .⁽⁵³⁾ كما اتفقت دراسة " روبرت ديكس"⁽⁵⁴⁾ مع ما سلف ، حيث أوضحت أن دكتاتورية الحاكم وقمعه للحريات والفساد والمحسوبية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية ، تعد من أهم العوامل التي تفجر الثورات .

وفي الترتيب الرابع جاء فشل النظام في تحقيق التنمية المستقلة بنسبة 75% من المشاركين وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما ذهب إليه "جون فوران"⁽⁵⁵⁾ حيث رأى أن الفشل في إشباع احتياجات الأفراد في المجتمع وتبعية التنمية في دول العالم الأول ، من العوامل التي تقضى إلى الثورة ، وبالنسبة إلى مصر أشار " جون فوران" إلى أن مصر تتبع طريقاً محفوفاً بالمخاطر من التنمية غير المستقلة منذ جمال عبد الناصر وحتى حسنى مبارك ، الذى كانت فى عهده الأزمة الاقتصادية على أشدها . وكذلك اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة " ثيدا سكوتشبول " ⁽⁵⁶⁾ التى كشفت عن أن الثورات تبدأ شراراتها بأزمات سياسية داخل الدولة مثل ، الفوضى والمشكلات المالية التى تتجسد فى تردى الأوضاع الاقتصادية للدول التى تندلع بها الثورة ، وأن الثورات يسبقها فترة من الكفاح ضد الاستبداد والظلم ، وسوء الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

كما اتفقت دراسة كل من " جان - بيار فيليو ، وروبرت ديكس ، وجيمس بنراس ، وجيمس جلفن"⁽⁵⁷⁾ مع النتيجة التى ترى أن تردى أوضاع التنمية فى مصر قبل ثورة 25 يناير ، هى السبب الرئيس فى اندلاع الثورة .

وعلى العكس من الرؤية الفاتنة رأى " سعد الدين إبراهيم"⁽⁵⁸⁾ أن تباطؤ مسيرة التنمية ليس هو السبب الرئيس لاندلاع ثورات الربيع العربى بعامه ، وثورة 25 يناير 2011 بوجه خاص ، ولكن الاستبداد السياسى وغياب الحريات العامة ، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان هى الأسباب الحقيقية للثورة .

ويرى الباحث أنه يمكن أن يكون هناك تحسن نسبي فى بعض مؤشرات التنمية فى بعض البلدان العربية ، ومنها مصر قبل ثورات الربيع العربى ، ولكن عدم التوزيع العادل لعوائد التنمية هو ما أسهم فى ازدياد الاحتقان والشعور بالظلم والتهميش والفقر ؛ مما أفضى إلى حدوث الثورة عندما توافرت الظروف المهيأة للفعل الثورى .

وجاء الاستبداد وأساليب القمع التى استخدمها النظام فى الترتيب

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

الخامس ، بنسبة 65% من المشاركين كأحد العوامل التي ساهمت في اندلاع الثورة ، واتفقت هذه النتيجة مع ما ذهب إليه " جون فوران " (59) بأن الدولة القمعية الإقصائية المشخصة من أهم العوامل التي تؤدي إلى نشوب الثورات ، علاوة على ذلك جاء الإصرار على توريث الحكم لجمال مبارك في الترتيب السادس بنسبة 60% . واتفقت هذه النتيجة مع ما ذهب إليه " جون أيرادلي " (60) حيث رأى أن تدعيم جمال مبارك بوصفه وريثاً للحكم في مصر، ساهم في زيادة الاحتقان والسخط الشعبي الذي كان ممهداً لانفجار ثورة 25 يناير ، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من Fred Dallmayr ، ومحمد عبد الحميد إبراهيم ، وخالد كاظم ، وأمل حسن .

كما جاء تزوير انتخابات 2010 في الترتيب السابع ونال هذا السبب تأييد 45% من المشاركين ، في حين جاءت في الترتيب الأخير إهمال آراء الصفوة العلمية فيما يتعلق بخطط الإصلاح بنسبة 20% من المشاركين . وعلى الرغم من أن ثمة دراسات عدة قد اتفقت مع الأسباب التي أوردها المشاركون لاندلاع الثورة ، فإن ثمة دراسة ذهبت إلى أن الاستجابة للثورة تترافق مع الوعي الاجتماعي بالظلم الموجود بالدولة ، فهو المفجر الرئيس لأي ثورة ، فقد يكون الظلم والفقر موجود في مجتمع جاهل ، ولا تحدث به ثورة ، فعلى سبيل المثال قبل المجتمع السوري فكرة توريث الحكم الجمهوري ، بينما لقي الأمر معارضة شديدة في المجتمع المصري ، وأصبح أحد الأسباب التي أفضت إلى الاحتقان والتظاهر (61) وهذا يتوافق مع ما ذهب إليه " جون فوران " (62) بأن المعارضة القوية من أهم أسباب نشوء الثورات .

ونستنتج من ذلك أن غالبية استجابات المشاركين في البحث فيما يتعلق بأسباب ثورة 25 يناير توافقت مع غالبية العوامل التي حددها " جون فوران " لقيام الثورات ، وهي التنمية غير المستقلة ، والدولة القمعية الإقصائية المشخصة ، وقوة وفعالية المعارضة ، وحدثت أزمة اقتصادية . وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن " جون فوران " أكد على أن توافر هذه العوامل يفضي إلى حدوث الثورات لا محالة ، فإنه أقر بصعوبة توقع موعد حدوثها .

2- العوامل التي ساهمت في نجاح ثورة 25 يناير في إسقاط نظام مبارك :

تعد الثورة لحظة فارقة وتاريخاً استثنائياً في حياة الأمم ، تجسد وعياً اجتماعياً مشتركاً لدى قطاعات عريضة من المجتمع ، ولولا نضوج وتطور هذا الوعي ما كانت الثورة لتحدث . والواقع أنه في كل مرة تقوم فيها ثورة يعتقد مفجروها ومناصروها أنها ثورة فريدة ، وتتباين عن كل الثورات ، وبعد دراستها من قبل المتخصصين يكتشف أنها ثورة كغيرها . فالثورات جميعها تتشابه في أنها عمل تضامني جماعي يرغب في إسقاط النظام السائد، ويكمن الاختلاف بين الثورات في أن هناك ثورة تنجح في تحقيق أهدافها ، وثانية لا تستطيع أن تحافظ على مكتسباتها ، وثالثة تفشل وتتحول إلى انقلاب (63) وعلى أي حال تنجح الثورة

- وفقاً لما توصل إليه " تيودور آبل" - كلما أحدثت ردود فعل عاطفية وعميقة ، تفضى إلى ظهور مشاعر السخط والاحتقان والاحتجاج والتمرد ضد النظام الحاكم.⁽⁶⁴⁾

وما من شك أن كل ثورة تنشأ نتيجة عدة ظروف اجتماعية تختلف من بلد لآخر ، وأن الهدف الرئيس لكل الثورات هو تغيير النظام القائم ، علاوة على أهداف فرعية أخرى تعرف من شعارات الثوار ، فعلى سبيل المثال كانت " الحرية ، والمساواة ، والإخاء " من شعارات الثورة الفرنسية ، " والخبز والسلام والأرض " في الروسية ، والأرض والحرية" في المكسيكية ، وكانت " العيش والحرية والعدالة الاجتماعية " في الثورة المصرية ، و المنتبوع لظروف نشأة الثورة المصرية في 25 يناير 2011 ، وأحداثها ومآلاتها يستطيع الجزم بأن ثمة عوامل داخلية وخارجية هيأت الجو لتلك الثورة ، وساهمت في إنجاز هدفها الرئيس وهو تنحية الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك عن حكم مصر . وهذه العوامل سنتعرف عليها من خلال استجابات المشاركين في الدراسة الميدانية كما يلي :

بالنسبة إلى العوامل الداخلية التي أدت إلى إسقاط نظام مبارك ، تتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (4)

يوضح العوامل الداخلية التي ساهمت في إسقاط نظام مبارك

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (%)
1- بطء إستجابة النظام لأحداث الثورة وطلبات الثوار	19	95
2- شبكات التواصل الاجتماعى	10	50
3- تضامن الشعب مع الثوار	8	40
4- سوء معاملة الشرطة مع المواطنين أثناء المظاهرات	17	85
5- انهيار جهاز الأمن	12	60
6- استمرار واتساع نطاق المظاهرات	13	65
تنسب النتائج إلى	20	

يشير الجدول رقم (4) إلى أن بطء استجابة النظام لإحداث الثورة وطلبات الثوار جاء فى الترتيب الأول بنسبة اتفاق بين أفراد العينة بلغت 95% من المشاركين . واتفقت هذه النتيجة مع ما أقره " روبرت م . ماكيفر "⁽⁶⁵⁾ بأن رفض السلطة تلبية المطالب المعتدلة من جانب الثوار ، يخدم الثوار فى تعزيز دعوتهم ويعلى سقف مطالبهم ويزيد الموقف الثورى تأزماً . فى حين جاء سوء معاملة الشرطة مع المواطنين أثناء المظاهرات فى الترتيب الثانى بنسبة 85 % ، وجاء فى الترتيب الثالث استمرار واتساع نطاق المظاهرات بنسبة اتفاق تقدر بنحو 65 % من المشاركين .

وانتفتت الرؤى السابقة للمشاركين فى البحث الميدانى مع نتائج الدراسة التحليلية لـ " أحمد مجدى حجازى "⁽⁶⁶⁾ عن الثورة المصرية ، حيث رأى أن البطء

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

في إدارة الأزمة من جانب السلطة ، والمظاهرات الحاشدة في كل أنحاء الدولة ، واستخدام القوة الخشنة من رجال الأمن في مواجهة المظاهرات بتعليمات من متخذى القرار، كانت أهم أسباب إسقاط نظام مبارك .

وجاء انهيار جهاز الأمن في الترتيب الرابع بنسبة 60% ، وفي الترتيب الخامس جاء الدور الذى لعبته شبكات التواصل الاجتماعى فى حشد الثوار بنسبة 50% من المشاركين . وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهبت إليه بعض الدراسات التى عنيت بموضوع ثورة 25 يناير ، والتي أوضحت أن شبكات التواصل الاجتماعى لعبت دوراً هاماً فى ثورة 25 يناير فى مصر ، ونجحت فى إحباط استراتيجيات الأمن فى مواجهة الثورة ، فضلاً عن أنها أدت دوراً رئيساً فى تأجيج مشاعر الغضب الجماعية ، وفى تنظيم الاحتجاجات وفى كشف جرائم الأنظمة المستبدة ، وفى كسر حاجز الخوف .⁽⁶⁷⁾ واتفقت هذه النتيجة كذلك مع دراسة كل من Skinner ، و Jean- Purre filiu ، و James L . Gelvin ، ووليد رشاد زكى .

وجاء فى الترتيب الأخير تضامن الشعب مع الثوار بنسبة 40% من المشاركين . ويرى الباحث أنه على الرغم من اتفاقه مع الرؤية السابقة التى تتعلق بالعوامل الداخلية لنجاح ثورة 25 يناير ، فإنه يعتقد أن الخبراء والمفكرين لم يذكروا عاملاً هاماً ساهم فى هذا النجاح ، وهو الدور الوطنى للقوات المسلحة ومساندتها للشعب وانحيازها فى صفه والتخلى عن حسمى مبارك ونظامه . وهذا الدور ظهر كذلك فى ثورة 30 يونيو . وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية التى أدت إلى نجاح الثورة فى إسقاط نظام مبارك ، تتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (5)

يوضح العوامل الخارجية التى ساهمت فى إسقاط نظام مبارك

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (%)
1- ثورة تونس	8	40
2- دعم منظمات المجتمع المدني الغربية	6	30
3- فقدان نظام مبارك للدعم الأمريكى أثناء الثورة	14	70
4- انحياز الرأى العام الخارجى للثورة	10	50
5- رغبة الغرب فى إحداث تغيير لتحريك سوق التجارة فى الشرق	6	30
تتسبب النتائج إلى	20	

اتضح من الجدول رقم (5) أن فقدان نظام مبارك الدعم الأمريكى أثناء الثورة جاء فى الترتيب الأول من بين العوامل الخارجية التى أسهمت فى إسقاط نظام مبارك بنسبة اتفاق 70% من المشاركين ، وهو ما أقره أحد المشاركين حينما قال " إن تخلى الدول الغربية عن مبارك جاء بعد تأكدها من نجاح الثورة ؛ لأن الغرب كله لم يكن قد أخذ موقفاً سلبياً من مبارك ، ولا الدول العربية بالذات ، فبعد أن تأكدت كل هذه الدول الغربية والعربية أن نظام مبارك ساقط - خاصة الولايات المتحدة- فضلت أن تتخلى عنه مقابل محاولة السيطرة على الأمر ."⁽⁶⁸⁾

واتساقاً مع الطرح السابق ذهب " جيمس بتراس" (69) إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يعنيه في منطقة الشرق الأوسط سوى الحفاظ على مصالحها ، وأن ثورات الربيع العربي في الوقت الراهن تمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية ، وتهدد المكتسبات العسكرية والسياسية والأيدولوجية ، وشبكة العملاء المحليين التي جندتهم أمريكا في الدول العربية ، وهذا ما جعلها تتعامل بأسلوب انتقائي مع تلك الثورات . وذهب إلى ذلك " جون فوران" (70) حينما أشار إلى أن الولايات المتحدة تلعب دوراً قوياً في فشل بعض ثورات العالم الثالث ، من خلال برامج منسقة مضادة للثورات .

وفي الإطار ذاته جاء انحياز الرأي العام الخارجي للثورة المصرية في الترتيب الثاني بنسبة 50% من المشاركين . ويتفق هذا الرأي كذلك مع ما توصل إليه " جون فوران" (71) بأن وجود أحداث عالمية تشغل القوى التي قد تعارض الثورة ، تؤدي إلى إرباكها واضطرابها والحول دون التصدي للثورة وحماية النظام القائم ؛ يفضي إلى نجاح الثورة في إسقاط النظام السائد .

وتتفق " ثيدا سكوتشبول" (72) كذلك مع النتيجة السابقة ، حيث رأت أن للسياق الدولي دوراً هاماً في تهيئة الظروف لنجاح الثورة أو إخفاقها . وأكد كذلك " روبرت ديكس" (73) على دور الدعم الخارجي في نجاح الثورات. ورأى " على ليلة" (74) أن الدعم العالمي والمعنوي للقوى الثورية بسبب سلميتها ونقائها من أي عنف ، كان من أهم شروط نجاح الفعل الثوري في 25 يناير في تحقيق هدفه .

وجاء اندلاع ثورة تونس في المرتبة الثالثة من بين العوامل الخارجية التي ساهمت في سقوط نظام مبارك . وفي السياق نفسه يضيف آخرون أن ثورة تونس كان لها فضل سبق في تقديم النموذج الملهم وإسقاط الفرضيات التي تشير إلى قوة الأنظمة المستبدة وصعوبة سقوطها . (75)

وعلى الرغم من أن " جان - بيار فيليبو" (76) يرى أن نظرية الدومينو غير قابلة الحدوث في الوطن العربي ، وذلك لأن العالم العربي ليس لديه سلطة موحدة مثل الاتحاد السوفيتي ، فإن الباحث يرى أن تأثير ثورة تونس في ثورة 25 يناير في مصر كان كبيراً ، فعلاوة على أنها كسرت حاجز الخوف لدى أفراد الشعب المصري ، استطاعت كذلك غرس الأمل بإمكانية تغيير النظام المستبد القائم وقتئذ ، فقد كانت تجربة استفاد منها الثوار المصريون ، ولعبت دوراً كبيراً في صمودهم ، وأن تعامل الولايات المتحدة مع ثورات الربيع العربي بشكل انتقائي ساهم في نجاح ثورات ، وإخفاق أخرى .

واحتمل كل من دعم منظمات المجتمع المدني الغربية ، ورغبة الغرب في إحداث تغيير لتحريك سوق التجارة في الشرق ، أقل نسبة اتفاق بين المشاركين ، حيث جاء في الترتيب الأخير بواقع 30 % من المشاركين . وفي هذا الصدد ترى " فريدة فرحي" (77) أن نجاح الثورة في تغيير رأس النظام لا يعنى تغيير المجتمع بأكمله إلى الأفضل ؛ لأن تغيير المجتمع يحتاج إلى وقت طويل وعمل مضمّن من كل طبقات المجتمع؛ لإصلاح ما أفسده النظام البائد ، وأن الكلمة المفتاحية في هذا

3-المشكلات التي واجهت ثورة 25 يناير:

إن الثورات السياسية والاجتماعية مثل الزلازل والبراكين ، تكشف عما فى المجتمع من تناقضات وأيديولوجيات مختلفة ، ولها توابعها التي يمكن أن تكون أشد خطراً من الفعل الثوري ذاته ، وإذا كانت الزلازل تكشف عما فى باطن الأرض من تفاعلات طبيعية غير مرئية . فالثورات أيضاً تكشف الغطاء عن الواقع الاجتماعى وتدفع التناقضات الأيديولوجية والصراعات والاعتقادات للتعبير عن نفسها دون قيود أو حدود . ولقد كشفت ثورة 25 يناير عما فى المجتمع المصرى من تناقضات وأفكار متباينة ، ولقد واجهت هذه الثورة - منذ قيامها وحتى الآن- تحديات وعقبات ربما كانت سبباً فى تعثرها وتقويضها عن استكمال تحقيق أهدافها.⁽⁷⁸⁾ والتحديات التي تواجهها - ولا تزال - مصر بعد الثورة شىء طبيعى ومتعارف عليه فى الفترات التي تلى الثورات ، وفى الفترات الانتقالية ، وفى فترات التوافق على الدساتير والقضايا الكبرى ، والتعامل مع تحديات ما بعد الثورات يتطلب الصبر والنفس الطويل والمثابرة على استكمال أهداف الثورة . وبعض الثورات تجهض بسبب عدم صبر الثوار على التحديات التي تظهر بعد الثورة.⁽⁷⁹⁾ وعليه جاء اهتمام هذا المبحث بالتعرف على رؤية المشاركين لمدى تحقيق أهداف الثورة ، والتحديات التي تواجه الثورة فى الوقت الراهن ، والمتوقع أن تقوض مسيرتها فى المستقبل ، إن لم نستطع أن نحول تلك التحديات إلى فرص ونصل إلى الحلول السديدة لها.

وجدير بالذكر أنه من المرغوب فيه قبل طرح رؤية أفراد العينة للمشكلات التي واجهت ثورة 25 يناير أن نتعرف على رؤية أفراد العينة لمدى تحقيق أهداف الثورة من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (6)

مدى تحقيق ثورة 25 يناير لأهدافها

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (%)
1- حققت كل أهدافها	5	25
2- حققت بعض أهدافها	15	75
3- لم تحقق أى هدف من أهدافها	20	100
المجموع		

أوضحت قراءة الجدول رقم (6) أنه لم يقر أى من المشاركين بأن الثورة حققت كل أهدافها ، فى حين رأى 75% أن الثورة لم تحقق أى هدف من أهدافها . ولقد اتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة " أمل حسن أحمد "⁽⁸⁰⁾ ، حيث كشفت عن أن الثورة لم تنته بعد ، وأن خلع رأس النظام ليس كافياً ؛ لأن جذور الفساد ، وحكم الاستبداد راسخان فى أرجاء الوطن ومؤسساته كافة . وفى هذا الإطار كشفت نتائج إحدى الدراسات أن سقوط الحكم التسلطى لا

يعنى الانتقال الناجح إلى الديمقراطية، ففي بعض الدول تمخضت عملية الانتقال عن ديمقراطية شكلية، وفي بلدان أخرى انتهت إلى قيام نظم تسلطية تنافسية، وفي دول أخرى انزلت إلى الحروب الأهلية.⁽⁸¹⁾

ومن جانب آخر اتفق 25% من المشاركين على أن الثورة قد حققت بعض أهدافها ، وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بعد الثورة بعام ، حيث أوضحت غالبية العينة أن ثورة 25 يناير حققت أهدافها بشكل كبير ، وأن النسبة التي رأت أنها لم تحقق أهدافها بلغت 13% من العينة⁽⁸²⁾. ويشير ذلك إلى ارتفاع مستوى الطموح والأمل لدى غالبية أفراد الشعب في السنة الأولى بعد الثورة .

وهناك من قال " أنه من غير المتوقع أن أى ثورة تحقق أهدافها في عامين ، ولكن بدأت مصر تشق طريقها نحو تحقيق الأهداف ، وبالتالي لا يزال هذا أمراً مؤجلاً ؛ نتيجة لحالة الاضطراب والاستقطاب السياسى القائم ، وعدم استقرار الحالة الأمنية ."⁽⁸³⁾ ولقد اتفق " السيد يسين "⁽⁸⁴⁾ مع ذلك ، حيث رأى أنه لا يمكن تقييم الثورات التي اندلعت في مصر وتونس وليبيا من حيث نجاحها أو إخفاقها ؛ وذلك لقصر المدة التي مرت على وقوع الأحداث . وإذا كانت هذه الثورات نجحت في إسقاط النظام القديم ، فإن تأسيس نظام سياسى واجتماعى جديد يحتاج لفترة طويلة ؛ وذلك لأن تغيير بنية المجتمع يستلزم صوغ نسق جديد من القيم ، يتفق مع أهداف الثورة في كل البلاد التي نشبت بها .

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من وجود بعض الخبراء والعلماء الذين أقروا بصعوبة تقويم الثورة المصرية في الفترة الراهنة لحدائثة اندلاعها ، فإن غالبية المشاركين في البحث أقروا بأنها لم تحقق كل أهدافها. ونحو 25 ٪ من العينة هم الذين رأوا أنها حققت بعض أهدافها ، ومع ذلك يرى الباحث أنه إذا كانت ثورة 25 يناير لم تحقق كل الأهداف التي قامت من أجلها ، فإنها حققت أهم وأكبر هدف لها ، وهو إسقاط النظام الاستبدادى البائد ، فضلاً عن أنها كسرت حاجز الخوف لدى أفراد الشعب ، وأصبحت حرية التعبير مكفولة للجميع ، كما تم السماح بإنشاء الأحزاب السياسية بمجرد إخطار اللجنة القضائية ، وعليه يتوقع الباحث عدم صمت الشعب على أى استبداد من الحاكم القادم ، أو ما يليه ؛ لأن الاستحقاق الأهم للثورة هو امتلاك الشعب لحرية.

وفيما يتعلق بالمشكلات التي واجهت مصر بعد ثورة 25 يناير ، تتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (7)

يوضح المشكلات التي تعاني منها مصر بعد ثورة 25 يناير

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (%)
1- غياب الاستقرار السياسى	19	95
2- غياب الأمن	17	85
3- تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية	18	90
4- عدم قدرة التيار الدينى على	14	70

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (%)
استقطاب قوى المعارضة		
5- ضعف خبرة النظام الجديد في إدارة البلاد	16	80
6- كثرة المظاهرات والاحتجاجات التي تعبر عن مطالب فئوية	13	65
7- عدم صوغ رؤية مستقبلية لمصر	7	35
8- التوظيف السياسي للدين	8	40
9- ارتفاع الأسعار	7	35
10- زيادة حدة البطالة	6	30
11- تراكم الفساد وعدم استئصاله	13	65
تنسب النتائج إلى	20	

اتضح من الجدول رقم (7) أن مشكلة غياب الاستقرار السياسي ، جاءت في الترتيب الأول ، حيث بلغت نسبة الاتفاق عليها نحو 95% من المشاركين ، ثم جاء في الترتيب الثاني تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بنسبة 90% من المشاركين .

وفي الترتيب الثالث جاء غياب الأمن كأحد المشكلات التي واجهت مصر بعد الثورة بنسبة اتفاق بين المشاركين تقدر بنحو 85% من المشاركين ، تلاها في الترتيب الرابع ضعف خبرة النظام الجديد في إدارة البلاد بنسبة توافق بين المشاركين تقدر بنحو 80% ، بينما جاء عدم قدرة التيار الديني على استقطاب قوى المعارضة في الترتيب الخامس بنسبة 70% ، وجاء كل من كثرة المظاهرات والاحتجاجات التي تعبر عن المطالب الفئوية ، وتراكم الفساد وعدم استئصاله في الترتيب السادس بنسبة 65% لكل منهما ، في حين جاء التوظيف السياسي للدين في الترتيب السابع بنسبة 40% من المشاركين ، وفي الترتيب الثامن جاء عدم صوغ رؤية مستقبلية لمصر ، وارتفاع الأسعار بنسبة 35% ، ولقد كانت أقل نسبة اتفاق بين المشاركين هي ما يتعلق بزيادة البطالة ، حيث جاءت في الترتيب الأخير بواقع 30% من المشاركين . واتفقت دراسة خالد حنفي مع بعض الاستجابات السابقة ، حيث ذهب إلى أن غموض وارتباك السياسات الاقتصادية في مصر بعد الثورة ، وكثرة الاحتجاجات والمظاهرات والتعثر السياسي وغياب الاستقرار الأمني من أهم المشكلات التي تواجه مصر بعد ثورة 25 يناير.⁽⁸⁵⁾

ويتضح من معطيات الجدول رقم (7) أن معظم المشكلات التي واجهت مصر قبل ثورة 25 يناير هي نفسها التي واجهتها بعد الثورة ، وإن كان قد زاد عليها تحديات أخرى مثل ، الصراع السياسي الحاد والعنف والفوضى التي انتشرت في كل ربوع الوطن . واتفق " جون فوران"⁽⁸⁶⁾ مع ذلك ، حيث رأى أن الصراع والتفكك السياسي من أهم المشكلات التي تواجه الثورات بعد قيامها ونجاحها في البداية ، وأن هذا الصراع من أهم العوامل التي قد تؤدي إلى ارتداد الثورات وفشلها في تحقيق أهدافها ؛ وذلك لأنه بمجرد وصول الثوار إلى الحكم تبرز سلسلة من المشكلات الناتجة عن صعوبة تغيير التنمية غير المستقلة ؛ بسبب

تجزرها وصعوبة بناء الهياكل الديمقراطية ، وتعرض الثوار لمعارضة خصومهم داخلياً وخارجياً ، فضلاً عن صعوبة الحفاظ على الائتلافات الكبيرة التي كانت فاعلة في قيام الثورات ، بسبب اختلاف الرؤى حول كيفية إعادة صوغ المجتمعات واختلاف القدرة على تنفيذ رؤية محددة .

وهذا ما أشارت إليه "تيذا سكوتشبول" (87) ، حيث توصلت إلى أن تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية ، يفضى إلى نمو التوترات الداخلية بشكل يؤدي إلى ظهور صراع سياسي وضغوط داخلية من طبقات وجماعات بعينها ، وخارجية من الدول التي تتبعها الدولة .

وانفق ذلك مع دراسة "أسامة عبد الباري" (88) والتي كشفت عن أن الظروف الداخلية للدولة بعد الثورة والتي يسود فيها الفساد والفوضى والمظاهرات والاحتجاجات ، تعد من أهم العوامل التي تقوض أى تحول ديمقراطي يأمل أن تنتقل إليه الدولة .

ويرى الباحث أن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتردية التي رصدها المشاركون بعد نشوب ثورة 25 يناير ، كانت من أهم العوامل التي ساهمت في زيادة احتقان المصريين ؛ مما أدى إلى اندلاع ثورة 30 يونيو لتعديل مسار ثورة يناير ؛ ولاستكمال تحقيق أهدافها ، ومن ثم يرى الباحث أن ثورة 30 يونيو تعد موجة ثانية من موجات ثورة يناير .

أما عن التحديات التي يتوقع أن تقوض تحقيق أهداف الثورة في المستقبل ، تتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (8)

يوضح التحديات التي يتوقع أن تعوق تحقيق أهداف الثورة مستقبلاً

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (%)
1- الفشل في تحقيق التوافق السياسي	18	90
2- غياب الرؤية التنموية	16	80
3- تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدهور الخدمات	14	70
4- عدم وجود قيادة لثورة 25 يناير	12	60
5- إقصاء شباب الثورة عن القيادة والحكم	9	45
6- زيادة نسبة الجرائم والرشوة والسرقة	12	60
7- الثورة المضادة	4	20
تنسب النتائج إلى	20	

ويشير الجدول رقم (8) إلى أن الفشل في تحقيق التوافق السياسي ، جاء في الترتيب الأول من بين التحديات التي يتوقع أن تقيد تحقيق أهداف الثورة بنسبة 90 % من المشاركين .

وانفق مع ذلك " السيد يسين" (89) ، حيث رأى إن التحدي الرئيس الذي يواجه ثورة يناير يتمثل في الصراع بين التيارات السياسية من دعاة الدولة المدنية ، وتيارات الإسلام السياسي الذين يدعون إلى الدولة الدينية ، ورأى أن الحكم على

نجاح أو إخفاق ثورة يناير يتوقف على نتيجة الصراع بين هذين التيارين ، فلو تغلب أنصار الدولة المدنية يمكن اعتبار أن الثورة نجحت ، ولو تمكن أنصار الدولة الدينية من السيطرة على مفاصل الدولة يعد ذلك بمثابة فشل زريع للثورة . وفي الترتيب الثاني جاء غياب الرؤية التنموية بنسبة اتفاق بين المشاركين تقدر بـ 80% ، وجاء تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدهور الخدمات في الترتيب الثالث بنسبة 70% ، وجاء كل من عدم وجود قيادة للثورة ، وزيادة نسبة الجرائم والرشى والسرقه، في الترتيب الرابع بنسبة 65% من المشاركين ، وجاء إقصاء شباب الثورة عن القيادة والحكم في الترتيب الخامس بنسبة 45% ، بينما جاءت الثورة المضادة في الترتيب الأخير بنسبة اتفاق تمثل 20% من المشاركين . وفي السياق ذاته رأى " أحمد زايد" (90) أن من أبرز التحديات السياسية التي قوضت أهداف ثورة 25 يناير تتمثل في استمرار الفعل الثوري ، وما يرتبط به من مشكلات ترتبط بتنوع وتعدد الأفراد المشتركة فيه ، والذي يتمخض عنه عنف جلي . وفيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية فتتمثل في نمطين الأول ، تحديات موروثه من النظام البائد ، والآخر يرتبط بالمشكلات المستجدة على الواقع المصرى مثل البلطجة ، والعنف، وكثرة المطالب الفئوية ، والاحتجاجات .

وفي هذا الصدد تطرح دراسة أخرى مجموعة من التحديات أمام ثورات الربيع العربي ومنها الثورة المصرية من شأنها أن تقوض تحقيق الأهداف المستقبلية ، ويتمثل أهمها في الأوضاع الاقتصادية التي وصلت إلى حد الأزمة ، والارتياح وعدم الثقة وعدم الواقعية ، والوعود المبالغ فيها ، والنفك الاجتماعي الذي برز نتيجة فقدان المعايير ، ورفع شعارات براقة على غير أساس ، وأمراض نخب الإثارة والفوضى الناشئة عن تردى تصورات وأفكار النخب التي تنصدر المشهد السياسي في المرحلة الراهنة. (91)

4-ثورة 25 يناير وأثرها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر:

على الرغم من أن أسباب اندلاع الثورات أحيانا تكون متشابهة ، فإنه ليست لجميع الثورات نتائج واحدة . فكل ثورة لها ظروفها الخاصة ، وتختلف هذه الظروف باختلاف السياق الاجتماعي الذي قامت فيه. (92)

وتكمن أهمية كل ثورة فيما ينتج عنها في الأيام والسنوات التي تلي وقوعها ، ومن ثم يحكم عليها بما إذا كانت ثورة حقاً أم حركة إصلاح أم انقلاباً ، وما إذا أحدثت تغييرات في المجال السياسي فساهمت في التحول الديمقراطي ، أم أصبح النظام أكثر سلطوية بعدها ، وما إذا امتد التغيير إلى المجال الاقتصادي فأثرت بالإيجاب في المؤشرات الاقتصادية كالأجور ، والدخل، والاستثمار ، وخفضت نسب البطالة أم الوضع أصبح أكثر سوءاً .. وعليه فتقويم الثورة يكون بمقدار ما تفضي إليه من تغييرات في البنية الاجتماعية. (93)

وإذا نظرنا إلى الأدبيات الاجتماعية المرتبطة بالثورات ، نجد أن هناك وجهتي نظر إزاء ما تفضي إليه الثورات ، الأولى ترى أن معظم الثورات تنتهي بالعودة إلى حيث بدأت ، وتظهر بعض الأفكار الجديدة والإصلاحات ويسقط النظام

القديم ، ولكن الوضع القائم يصبح مشابهاً للوضع في فترة ما قبل الثورة ، وتبدأ الثورة الحاكمة في الاستبداد والتسلط من جديد⁽⁹⁴⁾.

واتساقاً مع الرؤية السابقة ذهب " فيلريد باريتو وروبرت ميشلز " إلى أن كل الثورات تشبه بعضها بعضاً ؛ لأن أقصى ما تستطيع تحقيقه بعد فترة طويلة من قيامها ، هو استبدال نخبة قديمة بأخرى جديدة ، ولكن النخبة الجديدة ما تلبث أن تعود إلى وسائل النخبة القديمة التي لفظها الشعب ، فتتغير الأوركسترا وتظل الموسيقى كما هي ، وسيظل هذا الحدث يتكرر دائماً ، وهذا ما حدث مع الإخوان المسلمين - حسبما يرى الباحث - وفي هذا الصدد رأى " جون فوران " أنه لا توجد ثورة حدثت في القرن العشرين حققت أحلام من قاموا بها ، والتي تكون دائماً حكماً سياسياً يحتوي الجميع ويتيح المشاركة السياسية لكل أفراد المجتمع ، ونظاماً اقتصادياً قوياً وقائماً على العدالة الاجتماعية في توزيع عوائد التنمية ، وسياًقاً ثقافياً يتيح حرية التعبير إلى الحد الذي يشارك فيه الشعب في صوغ خطط التنمية الشاملة ، ويساهموا في إيجاد حلول لمشكلاتهم⁽⁹⁵⁾.

ومن ناحية أخرى ثمة اتجاه آخر يرى أن الثورة إذا قدر لها النجاح ، فإن إزاحة النظام الاستبدادي القديم سيتبعه حتماً تنمية اقتصادية ، تسهم في تجاوز هذا المجتمع للمعضلات التي ستواجهه ، إذ تركز وجهة نظر هذا الاتجاه على أن التغيير السياسي سيسهم في تغيير البنية الاجتماعية للأفضل⁽⁹⁶⁾.

وإذا كان هذا ما استقرت عليه أدبيات الثورة ، فما آثار ثورة 25 يناير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر حتى عشية قيام ثورة 30 يونيو ؟ هذا ما سنتعرف عليه من الجدول التالي :

جدول رقم (9)

يوضح مدى تأثير ثورة يناير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (%)
1- تحسنت بشكل كبير	—	—
2- تحسنت بشكل قليل	2	10
3- كما هي	—	—
4- ساءت بشكل كبير	18	90
5- ساءت بشكل قليل	—	—
المجموع	20	100

يتضح من بيانات الجدول رقم (9) أن ثمة اتفاقاً بين الغالبية العظمى من المشاركين بنسبة تقدر بـ 90% على أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ساءت بشكل كبير بعد ثورة 25 يناير . واتفق مع هذا " إبراهيم العيسوي " ⁽⁹⁷⁾ حينما قال " قبل الثورة كان هناك نمو اقتصادي نسبي ، ولم تكن هناك تنمية ، والآن انخفضت معدلات النمو ولم تبدأ التنمية . " واتفقت إحدى الدراسات مع الرؤية السابقة ، حيث كشفت نتائجها عن تراجع نمو الاقتصاد المصري خلال عام 2010 / 2011 مقارنة بالعام السابق له ، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي نحو 1,8% خلال عام 2010 /

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

2011 مقابل 5,1% خلال عام 2009/2010 . وتدهورت أوضاع السياحة في مصر إذا تراجع أعداد السائحين بنسبة 13,3% ، ليصل إلى 11,9 مليون سائح خلال عام 2010/2011 مقابل 13,8 مليون سائح خلال عام 2009/2010 ، علاوة على ارتفاع حجم الدين العام ، ليصل إلى 1250,9 مليار جنية خلال عام 2010/2011 مقابل 1080,7 مليار جنية خلال عام 2009/2010 .⁽⁹⁸⁾ وفي دراسة لأحمد السيد النجار⁽⁹⁹⁾ أوضح أن معدل الاستثمار والادخار قد انخفض في مصر بعد ثورة 25 يناير ، حيث بلغ معدل الاستثمار 15,4% عام 2010 / 2011 ، مقابل 18,9% في عام 2009/2010 ، وبلغ معدل الادخار 10,8% عام 2010 / 2011 مقابل 14,1% في عام 2009/2010 .

واتساقاً مع هذا الاتجاه أوضحت دراسة لأوضاع الأسرة المصرية بعد 25 يناير 2011 ارتفاع نسبة الأسر التي لا يكفي دخلها احتياجاتها الشهرية خلال شهر مايو 2012 لتبلغ 57,5% مقارنة بنحو 45,1% من الأسر خلال شهر مايو 2010 ، كما أشار نحو 38,7% من المواطنين إلا أن أحوالهم المادية خلال شهر يونيو 2012 أسوأ من أحوالهم المادية خلال نفس الشهر من العام السابق له ، كما أوضحت الدراسة ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى 12,6% في يونيو 2012 ، مقابل 9% في يونيو 2010 .⁽¹⁰⁰⁾

وفي هذا السياق قال أحد علماء الاقتصاد المشاركين في البحث " أعتقد أن ثورة 25 يناير أثرت بالسلب إلى حد كبير وأن مصر من عشر سنين أي من 2003 لم ترَ تدهوراً اقتصادياً بهذا الشكل . والحقيقة أثبتت أن مع تولى الرئيس السابق محمد مرسي الحكم ، اتضح أنه ليس لدى الإخوان المسلمين أو حزب الحرية والعدالة أي رؤية اقتصادية، وبالتالي أصبحت الآن الحكومة موجودة ولا تستطيع القيام بأي شيء ."⁽¹⁰¹⁾

وقد اتفق الطرح السابق مع ما ذهبت إليه إحدى الدراسات ، والتي توصلت إلى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تمر بمرحلة حرجة ؛ بسبب الظروف التي صاحبت ثورة 25 يناير ، والتغيرات التي تمخض عنها عدد من الخسائر مثل ، خسائر البورصة ، وتراجع السياحة الوافدة ، وقلة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر ، وتدمير وحرق ونهب بعض المنشآت العامة والخاصة.⁽¹⁰²⁾ وتتفق هذه الرؤية مع ما أشار إليه " جون فوران"⁽¹⁰³⁾ بأن المكتسبات الاقتصادية التي تحققت الثورات تتلاشى سريعاً ؛ بسبب المشكلات الاقتصادية الداخلية مثل التضخم الناتج عن زيادة الطلب والاختلالات في سوق العمل ، والمعوقات الخارجية مثل المقاطعة والحظر على التجارة والمعدات والقروض ، علاوة على العنف الداخلي الذي يعوق الديمقراطية والتنمية بعد الثورة

وقد أرجعت إحدى الدراسات سبب تدهور الأوضاع بعامة بعد الثورة إلى تعطيل العمل بالعديد من القطاعات الإنتاجية ، سواء أثناء أحداث الثورة بسبب غياب الأمن والشرطة ، أو بعد الثورة نتيجة تزايد الاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات العمالية عن العمل ، والتي تطالب بتحسين أوضاعهم.⁽¹⁰⁴⁾

في حين كشفت دراسة أخرى عن أن تدهور الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية بعامة بعد ثورة 25 يناير يرجع إلى سببين : الأول ، هو إدارة الحكومات بعد الثورة للملف الاقتصادي بشكل سيئ ، والآخر هو عدم الشفافية التي كانت تتسم بها مواقف الحكومات بعد الثورة . فرغبة الحكومات بعد الثورة في كسب تأييد ثوار ميدان التحرير جعلتها تتخذ قرارات عديدة دون أن تكون لديها الإمكانيات اللازمة لتلبية تلك القرارات مثل ، التعيينات الحكومية ، وزيادة الأجور ، وغيرها من القرارات الأخرى ، التي رفعت سقف الطموح والتوقعات لدى غالبية جماهير الشعب . وعليه تزايدت الاحتجاجات والإضرابات التي أنهكت الاقتصاد المصري وزادت من أزمته⁽¹⁰⁵⁾ .

ولا تزال تلك الاحتجاجات والاعتصامات مستمرة ، حتى لحظة كتابة نتائج هذا البحث ، وكان آخرها اعتصامات المدرسين والأطباء لتطبيق الكادر الخاص بهم .

وفي هذا الصدد طالعتنا جريدة الأهرام في أغسطس 2013 بتقرير مؤشر الديمقراطية الصادر عن المركز التنموي الدولي ، حيث رصد هذا التقرير 1423 احتجاجاً ، قد تم خلال شهر يوليو 2013 في مصر⁽¹⁰⁶⁾ . مما يشير إلى مدى ضيق الشعب المصري من الأوضاع والأحوال الاقتصادية والسياسية والمعيشية التي ساءت بدرجة غير مسبوقه منذ عقود ، حتى أن تلك الاحتجاجات والاعتصامات التي حدثت بعد ثورة 25 يناير تجاوزت بكثير الاحتجاجات التي حدثت قبل الثورة ، وساهمت في تعبيد الطريق أمامها . ونستنتج مما سبق أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبل ثورة 25 يناير 2011 . واتفقت هذه النتيجة مع ما ذهب إليه " جون فوران"⁽¹⁰⁷⁾ بأن غالباً ما تبدأ الثورات في شكل حركات شعبية يرافقها الأمل والنفاؤل داخلياً وخارجياً ، ولكنها تقضى في أوقات لاحقة إلى أزمات اقتصادية ، وفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي قامت من أجلها ، وذلك بسبب الصراع والتفكك السياسي والأزمات الاقتصادية والتدخل الخارجي الذي يسعى إلى حصار الدولة اقتصادياً من خلال قطع مصادر التمويل الخارجي والمساعدات الخارجية والتجارة الخارجية والعمل مع قوى داخلية لوقف عجلة الإنتاج . وهذا بالضبط ما حدث في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 حسبما يرى الباحث .

وفي مقابل التوجه السابق الذي أقر بتردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصر بعد ثورة 25 يناير ، يبقى رأى آخر يمثل 10% من المشاركين اقروا بأنها قد تحسنت بشكل قليل بعد ثورة 25 يناير .

وعلى الرغم أن الاتجاه العام والغالب للمشاركين في البحث قد أقر بتردى الأوضاع في مناحي الحياة كافة في مصر بعد الثورة ، فإن الباحث يتفق مع هذا الاتجاه مستثنياً بعض التطورات الإيجابية التي حدثت في الأوضاع السياسية ، والتي اتضحت في ازدياد عدد الأحزاب السياسية وتسهيل إجراءات إنشاؤها ، وارتفاع سقف حرية التعبير للأفراد ، وارتفاع معدلات المشاركة السياسية ، وقد ظهر ذلك في استفتاء 9 مارس 2011 ، وانتخابات مجلس الشعب في الاستفتاء

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية
على دستور الإخوان 2012 ، ودستور ثورة 30 يونيوه 2013 ؛ مما يشير إلى أن
ثمة تحولاً إيجابياً في بعض المؤشرات السياسية ، وإلى أن الدولة تأخذ اتجاهاً
إيجابياً نحو تحول ديمقراطي حقيقي وخاصة بعد 30 يونيوه ولكن بخطى بطيئة .

- خاتمة البحث واستخلاصاته :

انطلق البحث الراهن من فرضية رئيسية مفادها : أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى تردت بعد ثورة 25 يناير. وعليه أمكن صوغ تساؤل رئيس للوقوف على صحة هذه الفرضية مفاده : إلى أى مدى أثرت ثورة 25 يناير فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة ؟ ولقد انبثق من هذا التساؤل الرئيس أربعة تساؤلات فرعية توصلت نتائج البحث إلى الإجابة عنها كما يلي :

بالنسبة إلى إجابة السؤال الأول الخاص بأسباب اندلاع ثورة 25 يناير ، فقد كشفت نتائج البحث عن أن غالبية المشاركين فى البحث الميداني لم يشاركوا فى الفعل الثورى الذى بدأ فى 25 يناير حتى سقوط نظام مبارك وتحديه فى 11 فبراير 2011 ، ولقد تنوعت مبررات عدم مشاركتهم ؛ إما بسبب ظروفهم الصحية ، أو لأنهم لا يؤمنون بأن المظاهرات هى خير وسيلة للتعبير عن الرأى ، أو لخوفهم من فشل الثورة ، أو لخوفهم من بطش الأجهزة الأمنية .

وأشار المشاركون فى البحث إلى أن ثمة أسباباً متعددة ساهمت فى اندلاع ثورة 25 يناير منها - وفقاً لترتيبها - غياب الديمقراطية والحرية ، وغياب العدالة الاجتماعية ، والفساد السياسى والإدارى والمالى ، وتردى مستوى المعيشة ، وانتشار الفقر ، وتنامي الشعور بالظلم الاجتماعى ، وانتشار المحسوبية ، وفشل نظام مبارك فى تحقيق التنمية المستقلة ، والاستبداد وأساليب القمع ، والإصرار على توريث الحكم لجمال مبارك ، وتزوير انتخابات 2010 ، وإهمال آراء الصفوة العلمية فيما يتعلق بخطط وأساليب الإصلاح فى قطاعات ومؤسسات الدولة. ولقد أظهر البحث الراهن، أن هذه الأسباب تتوافق مع التعميمات والفرضيات المتعلقة بالثورات وأسبابها عند " جون فوران " ، كما أوضح كذلك أنه قد تكون هناك قواسم مشتركة تسهم فى اندلاع الثورات فى العالم بعامه ، والعالم الثالث بوجه خاص ، بينما توجد عوامل أخرى إضافية ترتبط بخصوصية وأوضاع كل دولة .

وفيما يتعلق بإجابة السؤال الثانى الخاص بالعوامل التى ساهمت فى نجاح ثورة 25 يناير فى إسقاط نظام مبارك ، توصلت نتائج البحث إلى وجود نمطين من العوامل : الأول ، العوامل الداخلية ، والآخر العوامل الخارجية . فبالنسبة إلى العوامل الداخلية ، فقد انحصرت فى بطء استجابة النظام لأحداث الثورة ولطلبات الثوار ، وسوء معاملة الشرطة للمواطنين أثناء المظاهرات ، واستمرار واتساع نطاق المظاهرات ، وانهيار جهاز الأمن ، والدور الذى لعبته شبكات التواصل الاجتماعى فى حشد الثوار ، وتضامن الشعب مع الثوار . وعن العوامل الخارجية فقد أوضحت نتائج البحث أنها تتمثل فى ، فقدان نظام مبارك للدعم الأمريكى أثناء الثورة ، وانحياز الرأى العام الخارجى للثورة المصرية ، واندلاع ثورة تونس ، ودعم منظمات المجتمع المدنى الغربية ، ورغبة الغرب لإحداث تغيير لتحريك سوق التجارة فى الشرق الأوسط.

وبالنسبة إلى إجابة السؤال الثالث المتعلق بالمشكلات التى قوضت ثورة 25 يناير وجعلتها لم تحقق أهدافها حتى الآن ، توصلت نتائج البحث إلى أن

المشاركين كافة قد أقروا أن الثورة لم تحقق كل أهدافها حتى الآن ، وثمة اتجاه مثله أغلبية المشاركين ، رأى أنها لم تحقق أى هدف من أهدافها ، بينما رأت نسبة قليلة أن الثورة حققت بعض أهدافها وأن من أهم الأهداف التي حققتها ، هي إسقاط نظام مبارك ، ومنع توريث الحكم في مصر . وقد أشار الخبراء والعلماء المشاركون في البحث الميداني إلى وجود مشكلات عدة قوضت الثورة وجعلتها لم تحقق كل أهدافها ، وهذه المشكلات هي : غياب الاستقرار السياسي ، و تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وغياب الأمن ، وضعف خبرة نظام الإخوان المسلمين في إدارة البلاد ، وعدم قدرة التيار الديني على استقطاب قوى المعارضة واحتوائها ، وكثرة المظاهرات والاحتجاجات التي تعبر عن المطالب الفئوية ، وتراكم الفساد وعدم استئصاله ، والتوظيف السياسي للدين ، وعدم صوغ رؤية مستقبلية لمصر ، وارتفاع الأسعار ، وزيادة البطالة .

أما عن التحديات المتوقع أن تحول دون تحقيق أهداف الثورة في المستقبل ، فقد طرح المشاركون بعض التحديات التي تتعلق بالفشل في تحقيق التوافق السياسي بين دعاة الدولة الدينية ، ومن ينادون بالدولة المدنية (أنصار التيار الليبرالي ورجال التيار الديني) ، وغياب الرؤية التنموية ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، وتدهور الخدمات ، وعدم وجود قيادة للثورة ، وزيادة نسبة الجرائم والرشاوى والسرقة ، وإقصاء شباب الثورة عن المشاركة في المناصب القيادية والحكم ، بالإضافة إلى الثورة المضادة .

وحول إجابة السؤال الرابع المتعلق بمدى تأثير ثورة 25 يناير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، أوضحت نتائج البحث أن ثمة اتجاهين : الأول ، يمثله الأغلبية العظمى من المشاركين ، وقد أقروا بأن أوضاع الاقتصادية والاجتماعية ساءت بشكل كبير بعد الثورة وخاصة بعد تولى الإخوان الحكم ، والآخر مثله نسبة قليلة جدا ورأوا أن الأوضاع بعد الثورة تحسنت بشكل قليل ، وقد أوضح البحث كذلك أنه على الرغم من تردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بعد الثورة بشكل جلي ، فإن هناك بعض النتائج الإيجابية التي حدثت على الصعيد السياسي منها ، تسهيل إجراءات إنشاء الأحزاب ، وارتفاع سقف حرية التعبير للأفراد ، وارتفاع معدلات المشاركة السياسية ؛ مما يشير إلى أن الدولة تأخذ اتجاهاً إيجابياً نحو تحول ديمقراطي حقيقي وخاصة بعد ثورة 30 يونيو ، ولكن بخطى بطيئة .

وإذا كان ما سبق يعد استخلاصات البحث فيما يتعلق بأسئلته ، فإن ثمة استخلاصات أخرى استنتجها الباحث من تحليل ومناقشة النتائج وهي :

- 1- إن الثورات تبدأ بأزمات سياسية داخل الدولة ، وتردى في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وأن الثورات يسبقها فترة من الكفاح ضد الاستبداد .
- 2- إن الفاعلين الثوريين ليس من الضروري أن يكونوا ضمن أحزاب سياسية ، ولكن يحركهم هدف عام ، وهو القضاء على الفساد وإسقاط النظام القديم ، ويسعون إلى الضغط على النظام لتحقيق أهدافهم ، سواء بالتظاهرات السلمية

- وباستخدام شعارات توضح مطالبهم المشروعة وتحقق المصلحة العامة ، أو باستخدام العنف أحياناً .
- 3- إن الحرمان النسبي الذى يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، من العوامل التى تهيئ المناخ الثورى فى أى مجتمع ، ولكون الشباب هم أكثر الفئات شعوراً بهذا الحرمان ، فهم الذين فجرت الثورة على أيديهم .
- 4- إن وسائل التواصل الاجتماعى الحديثة تسهم فى التغيير الاجتماعى للمجتمع ، من خلال إزكاء الوعى الاجتماعى للأفراد فى المجتمع بحقيقة الوضع الراهن ؛ مما يفضى إلى تكوين اتجاهات سلبية إزاء الدولة والنظام القائم ، وكذلك تسهم فى حشد الثوار وتنظيم الاحتجاجات والمظاهرات ، وفضح الأنظمة المستبدة وأساليبها القمعية .
- 5- إن عدم وجود قيادة لثورة 25 يناير كان سبب قوتها وحمائتها من الفشل ، وكذلك كانت سبب ضعفها وعدم حصول من فجرها على حقهم فى قيادة الدولة .
- 6- إن ثورة 25 يناير تعد حالة فريدة فى تاريخ الإنسانية ، حيث لم يكن لها قيادة موحدة ، وأن التيارات السياسية لم تحركها كذلك تيارات الإسلام السياسى .
- 7- نظرية الدومينو غير قابلة الحدوث فى الوطن العربى ، وذلك لأن العالم العربى ليس به سلطة مركزية موحدة مثل الاتحاد السوفيتى ، ولأن ثمة دولاً خارجية تتعامل بشكل انتقائى مع الثورات العربية ، ويتجسد ذلك فى تخليها عن دعمها لأنظمة بعض الدول ؛ ولذا تخفق وتتجح بها الثورة ، وتدعم أخرى حتى تتجاوز أزمته وتفشل بها الثورة .
- 8- إن حجم المؤيدين للثورة لا يحدد بالضرورة المشاركة فى الفعل الثورى ، فثمة دور كبير للخوف من فشل الثورة ، وبطش الأجهزة الأمنية يمنع مؤيدين كثر للثورة من المشاركة فى أحداثها .
- 9- يبدأ الفعل الثورى بأعداد قليلة ، ثم يتزايدون مع الوقت فى حالة صمود الثوار ، وتنمية الوعى الاجتماعى والحس السياسى الرافض للأوضاع والراغب فى تغيير المجتمع للأفضل .
- 10- للسياق الدولى دور هام فى تهيئة الظروف التى يمكن أن تؤدى إلى الثورة ، وكذلك إلى نجاحها أو إخفاقها فى تحقيق هدفها الرئيس ، وهو تغيير النظام القائم .
- 11- يتمخض عن الصراع السياسى بعد الثورات انتشار الفوضى ، وارتفاع معدلات العنف والجرائم ، وتردى الأوضاع الاجتماعى والاقتصادية للمجتمع .
- 12- قد تبدأ الثورة بانتفاضة أو تظاهرة بسيطة ؛ لتغيير بعض الأوضاع المتردية فى الدولة ، ولكن غياب الحكام فى التعامل معها واحتواء الثوار ، وتأخر الاستجابة لطلباتهم المتواضعة ، علاوة على بطش الأجهزة الأمنية وقسوتها فى التعامل مع الثوار ، يفضى إلى ارتفاع سقف مطالبهم حتى تصل إلى إسقاط

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

النظام القائم بأكمله ، وتتحول المظاهرة البسيطة إلى ثورة كبيرة يخلدها التاريخ .

13- أفضت ثورة 25 يناير إلى كسر حاجز الخوف لدى أفراد الشعب ؛ مما جعلنا نتوقع استمرار الحالة الثورية لفترة ليست بقصيرة ؛ حتى تتحقق مطالب الثورة ، أو يشعر الثوار بأنها تسير في المسار الصحيح ، ويتجسد ذلك في كثرة المظاهرات والمليشيات التي كانت تحدث أثناء حكم الإخوان .

الهوامش و المراجع

- 1- سعد الدين إبراهيم : ثورة يوليو وإعادة تفسير التاريخ ، فى سعد الدين إبراهيم وآخرين ، مصر والعروبة وثورة يوليو ، القاهرة ، دار المستقبل العربى بالاتفاق مع مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2، 1983، ص 7 .
- 2- عزمى بشارة : فى الثورة والقابلية للثورة، المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات ، 2011، ص 86.
- 3- نبيل عبد الفتاح : الانتفاضة الثورية الديمقراطية المصرية مجازات الافتراضى والفعلى ، مجلة فصول ، الهيئة المصرية العامة للثقافة، العدد 80 ، القاهرة ، شتاء 2012، ص ص 33- 40 .
- 4- خالد حنفى : مسارات متوازنة ، جدلية العلاقة : الاقتصاد والتغيير السياسى بعد الثورات ، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية ، العدد 191، يناير 2013، المجلد 48، ص 3.
- 5- أحمد فاروق غنيم : إصلاح مؤسسى لتفعيل " السوق الحر" السياسة الدولية ، ملحق تحولات استراتيجية ، عدد يناير 2012، ص 12.
- 6- أحمد السيد النجار : نحو برنامج اقتصادى لمصر، تجاوز تركة الفشل وبناء اقتصادى كفاء وعادل ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2012 ، ص 7.
- 7- كمال التابعى : تعريب العالم الثالث ، دراسة نقدية فى علم اجتماع التنمية ، القاهرة ، دار المعارف ، 1993، ص 15 .
- 8- عزمى بشارة : فى الثورة والقابلية للثورة ، المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات ، 2011، ص ص 26- 28.
- 9- وفاء على داود ، التأصيل النظرى لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة به ، الديمقراطية ، العدد 42، 2013 متاح فى <http://democracy.ahram.org.eg>
- 10- هيثم مزاحم : لماذا تحدث الثورات ؟ فى محمود حيدر (محرر) ، ثورات قلق ، مقاربات سوسيو استراتيجية للحراك العربى ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامى ، بيروت ، 2012 ، ص ص 249- 251 .
- 11- عزمى بشارة ، المرجع السابق ، ص 12.
- 12- حنة أربندت : رأى فى الثورات ، تعريب خيرى حماد ، وزارة الثقافة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة، 2011، ص ص 52- 55 .
- 13- هيثم مزاحم ، مرجع سابق ، ص ص 249- 254.
- 14- كرين برينتون : تشريح الثورة ، ترجمة سمير الجبلى ، بيروت ، دار الفارابى ، 2009، ص ص 23- 26 .
- 15- جيفرى أم . بيج : إيجاد المذهب الثورى فى الثورة ، مفاهيم العلم الاجتماعى ومستقبل الثورة ، فى جون فوران ، مستقبل الثورات ، إعادة تفكير بالتغيير الجذرى فى عصر العولمة ، ترجمة تانيا بشارة ، بيروت ، دار الفارابى ، 2007، ص 35.
- 16- سلمان بو نعمان ، فلسفة الثورات العربية ، مقارنة تفسيرية لنموذج انتفاض جديد ، مركز إنماء البحوث والدراسات ، 2012، ص 17 .
- 17- مايكل روسكن وروبرت كورد : مقدمة فى العلوم السياسية ، ترجمة عزة أحمد عفيفى ، ملحق اتجاهات نظرية ، السياسة الدولية ، العدد 184، إبريل 2011، المجلد 46، ص 10 .

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

- 18- فيليب برو : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998، ص 350 .
- 19- روبرت م . ماكيفر : تكوين الدولة ترجمة حسن صعب، بيروت، دار العلم للملايين، 1984، ص 336 .
- 20- أنتوني جيندز بمساعدة كارين بيردسال : علم الاجتماع، (مع مدخلات عربية) ، ترجمة فايز الصباغ ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، الطبعة الرابعة، 2008 ، ص 486.
- 21- أحمد زايد : أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى ، الديمقراطية ، العدد 42، إبريل 2011 ، ص 21 .
- 22- جون سكوت و جوردن مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول ، ترجمة أحمد زايد وآخرين ، المركز القومي للترجمة ، 2011 ، ص ص 496- 497 .
- 23- السيد الحسيني : علم الاجتماع السياسي ، دار المعارف ، القاهرة، 1984، ص 355 .
- 24- جون فوران : مستقبل الثورات : إعادة التفكير بالتغيير الجذري في عصر العولمة ، ترجمة تانيا بشارة ، بيروت ، دار الفارابي ، 2007 ، ص 10 .
- 25- وفاء على داود : التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة به ، الديمقراطية ، العدد 42، 2013، ص 6 ، متاح في [http:// democracy .](http://democracy-ahram.org)
- 26- علاء الشامي : المعارضة الالكترونية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي في العالم العربي ، الثورة المصرية نموذجاً ، في أية نصار وآخرون ، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، بيروت ، آذار / مارس 2012 ، ص ص 313- 364 .
- 27- Nawaf Abdulnabi AIMskati : News paper coverage of The 2011 protests in Egypt , S A G E , [http : // gaz . Sage pub . com / content / 74 / 4 / 342](http://gaz.Sagepub.com/content/74/4/342).
- 28- Fred Dallmayr , Radical changes in The Muslim world : Turkey , Iran , Egypt , S A G E , [http : // www . Sagepublication . com](http://www.Sagepublication.com) , p503 .
- 29- محمد عبد الحميد إبراهيم : سياسات التشغيل في مصر والطريق إلى الثورة ، رؤية سوسيولوجية ، بحث مقدم في الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، كلية آداب القاهرة ، 2012 ، ص ص 29- 73 .
- 30- أسامة إسماعيل عبد الباري : رؤى النخبة المصرية للديمقراطية بعد ثورة 25 يناير ، بحث مقدم في الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، كلية آداب القاهرة 2012 ، ص ص 185- 231 .
- 31- أمل حسن أحمد : عقد اجتماعي جديد عقب ثورة 25 يناير ، تحليل سوسيولوجي حول علاقة الشعب بالسلطة ، بحث مقدم في الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، آداب القاهرة ، 2012 ، ص ص 301: 351 .
- 32- أحمد زايد : تحديات التحول الديمقراطي فيما بعد ثورة 25 يناير 2011 ، بحث مقدم في أعمال الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، آداب القاهرة، 2012 ، ص ص 19 - 28 .
- 33- فاطمة فوزى ، ومها أبو رية : العنف قبل وبعد ثورة 25 يناير " قراءة تحليلية في

- عينة من الصحف المصرية " ، بحث مقدم في الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، كلية
آداب القاهرة ، 2012 ، ص ص 79- 124 .
- 34- على الدين هلال وآخرون : الصراع من أجل نظام سياسى جديد : مصر بعد
الثورة ، القاهرة ، الدار المصرية - اللبنانية ، يناير 2013 ، ص ص 122- 130 .
- 35- حول نظرية جون فوران انظر :
- John Foran : Taking power , on The origins of Third world
Revolutions . Cambridge university press , New york , 2005 .
- John Foran , David Lane and Andreja Zivkovic : Revolution in The
Making of The Modern world , Social identities , globalization ,
and Modernity , New york , Routledge , 2008 .
- جون فوران (محرر) : مستقبل الثورات ، ترجمة تانيا بشارة ، بيروت ، دار الفارابي
، 2007 ، ص ص 30، 25، 154 .
- John Foran , Theories of Revolution Revisited : Toward a fourth
Generation ? , Sociological Theory , vol , 11 , No 1 (Mar , 1993)
, pp 1- 20 .
- John Foran : The Sociology of Revolution : Are There Any ways
for ward ? , contemporary Sociology , vol . 32 , No 5 (Sep ,
2003) , pp 551- 553 .
- 36- ايان كريب : النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس ، عالم المعرفة ، العدد
244 ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1999 ، ص 304 .
- 37- فيليب جونز : النظرية الاجتماعية والممارسة البحثية ، ترجمة محمد ياسر الخواجة
، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2010 ، ص 223 .
- 38- شارلين هس : بيبرو باتريشيا ليفى : البحوث الكيفية فى العلوم الاجتماعية ، ترجمة
هناء الجوهري ، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، 2011 ، ص ص 221،
222 .
- 39- شارلين هس- بيبرو باتريشيا ليفى ، مرجع سابق ، ص ص 541- 554 .
- 40- جين غودوين : تجديد الاشتراكية وانحطاط الثورة ، فى مستقبل الثورات (تحرير
جون فوران) ، ترجمة تانيا بشارة ، بيروت ، دار الفارابي ، 2007 ، ص 84 .
- 41- عزمى بشارة : مرجع سابق ، ص ص 61، 62 .
- 42- فالنتين مقدم : هل ينادى مستقبل الثورات بالمساواة بين النساء والرجال ، فى
مستقبل الثورات ، مرجع سابق ، ص 183 .
- 43- نوبل باركر : الاختلاف المنظرى ، والثورات والثورة فى الخيال العالمى ، فى
مستقبل الثورات ، مرجع سابق ، ص 58 .
- 44- أوير تيرنر : الاقتصاد بعد الأزمة ، الأهداف والوسائل ، ترجمة رانيا مرزوق ،
السياسة الدولية ، العدد 190 ، أكتوبر 2012 ، المجلد 47 ، ص 164 .
- 45- أ. د. / أحمد الدماسى .
- 46- أنتونى جينز : مقدمة نقدية فى علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرين ، مركز
البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب - جامعة القاهرة، 2002 ، ص 114 .
- 47- John Foran : Taking power , ob , cit , p18.

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

- 48- أ. د. / إبراهيم العيسوي .
49- تقرير منظمة العفو الدولية : مصر تنتفض ، المملكة المتحدة ، مايو / أيار 2011 ، ص ص 6- 10 .
50- السيد بسين : ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2012 ، ص 308 .
51- سمير أمين : ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية ، القاهرة ، دار العين 2011 ، ص ص 35- 36 .
52- John foran , Taking power , ob cit , p p 18, 230 .
53- أحمد زايد : أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى ، الديمقراطية ، العدد 42، أبريل 2011، ص ص 21، 22.
54- Robert H.Dix , :Why Revolutions succeed & fail , palgrave Macmillan , Jornas , http : // www . jstor . org / stable / 3234558 , p 443.
55- John Foran : Taking power , ob , cit , pp 16-19 .
56- Theda Skocpol : : State and Revolution : old Regimes and Revolutionary crises in france , Russia , and china . Springer http : // www . jstor . org / stable / 65999 . p5.
57- See :
- Jean – Pierre Filiu , Rèvolution Arabe , Dix Leçon sur le Soulèvement démocratique, fagard,paris.2011 ,pp17, 18.
- Robert H . Dix , ob,cit,p 440.
- جيمس بتراس: الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع، ترجمة فاطمة نصر ، القاهرة ، سطور، 2012 ، ص ص 32- 44 .
- James L .Gelvin The Arab uprisings : What Everyone Needs to know . oxford university , 2012, p 423.
58- سعد الدين إبراهيم ، عوامل قيام الثورات العربية ، المستقبل العربي ، العدد 399 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2012 ، ص 126.
59- John foran , Taking power , ob cit , p p 16- 18 .
60 - جون آر برادلي : مصر على شفا ثورة ، ترجمة شيماء عبد الحكيم وكوثر محمود محمد ، كلمات للترجمة والنشر ، القاهرة، 2012 ، ص 219 .
61- يوسف زيدان : فقه الثورة ، دار الشروق ، القاهرة، 2013 ، ص 13 .
62- John Foran : Taking power , ob , cit , pp 19-24 .
63- محمد صفار : علاقة السلطة والقوة والعنف في المجتمع المصري ، في الثورة والدولة والديمقراطية ، تحرير محمد العربي، مكتبة الإسكندرية ، وحدة الدراسات المستقبلية بإدارة المشروع الخاص ، 2012 ، ص ص 9 ، 54.
64- عبد الباسط محمد حسن : علم الاجتماع ، الكتاب الأول ، المدخل، القاهرة، دار غريب ، غير مبينة سنة النشر، ص 540 .
65- روبرت م .ماكيفر : مرجع سابق، ص ص 356، 357.

66- أحمد مجدى حجازى : الثورة المصرية ..علامة حضارية فارقة ، الديمقراطية ، العدد 42، إبريل 2011، ص ص 44، 45.

67-See :

- Julia Skinner : Social Media and Revolution : The Arab Spring and The occupy Movement as seen through three Information studies paradigms , working papers on information systems , florida state university , 2011 , p 4.

- Jean – Pierre Filiu , ob, cit, p 23.

- James L. Gelvin, ob ,cit ,p 420.

68- أ. د. / مجدى صبحى يوسف .

69- جيمس بتراس : مرجع سابق ، ص ص 35 - 40.

70- John Foran , Taking power , ob cit , p p 21, 22 .

71- John Foran : Taking power , ob , cit p 23.

72- Theda Skocpol : ob, cit , p8.

73- Robert H.Dix , ob cit , p443.

74- على ليلة : لماذا قامت الثورة ؟ ، بحث فى أحوال الدولة والمجتمع ، فى على ليلة وآخرون ، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات ، المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، أزار/ مارس، 2012، ص ص 60، 61 .

74- محسن عوض وآخرون : الانتقال إلى الديمقراطية فى الوطن العربى بين الإصلاح التدريجى والفعل الثورى ، مجلة المستقبل العربى، العدد 388 ، يونيو 2011 ، ص 80 .

76- Jean – Pierre Filiu , ob, cit, p25

77- فريدة فرجى : التحول الديمقراطى ، طرق جديدة لفهم الثورة ، فى جون فوران ، مرجع سابق ص ص 50 ، 51 .

78- محمد فرج : الثورة والصراع بين القديم والجديد ، الديمقراطية ، مؤسسة الأهرام ، العدد 44، أكتوبر 2011 ، ص 55 .

79- عبد الفتاح ماضى : تحديات بناء النظام الديمقراطى فى مصر ، فى الثورة والدولة الديمقراطية ، تحرير محمد العربى ، الإسكندرية ، مكتبة الإسكندرية ، 2012 ، ص ص 97، 104 .

80- أمل حسن أحمد ، مرجع سابق ، ص ص 301 - 351 .

81- على الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 210 - 215.

82- مركز دعم واتخاذ القرار : ثورة 25 يناير فى عام ، تقارير معلوماتية ، العدد 61 ، يناير 2012.

83- إبراهيم العيسوى .

84- السيد يسين : إلى أين يذهب العرب ؟ ، رؤية 30 مفكراً فى مستقبل الثورات العربية ، فى ابتسام الكئبى وآخرين ، مؤسسة الفكر العربى للبحوث والدراسات ، بيروت ، 2012 ، ص 35 .

85- خالد حنفى : مسارات متوازية ، جدل العلاقة بين الاقتصاد والتغيير السياسى بعد الثورات ، ملحق اتجاهات نظرية ، السياسة الدولية ، العدد 191 يناير 2013 ، ص 4 .

- 86- John Foran , Taking power , ob cit , p p 21, 199.
- 87- Theda Skocpol : ob, cit , p 7 .
- 88- أسامة عبد البارى ، مرجع سابق ، ص ص 185 - 233 .
- 89- السيد يسين : إلى أين يذهب العرب ؟، مرجع سابق ، ص ص 35 ، 36 .
- 90- أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ص 19 - 28 .
- 91- على الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 220 - 225 .
- 92- روبرت م . ماكيفر ، مرجع سابق ، ص ص 343 - 344 .
- 93- عمرو عدلى : أفول الأيديولوجيا ، الأطر النظرية لتطوير النماذج التنموية بعد الثورات ، ملحق اتجاهات نظرية ، السياسة الدولية ، العدد 191 ، يناير 2013 ، ص 5 .
- 94- كرين برينتن : تشريح الثورة ، مرجع سابق ، ص ص 164 - 167 .
- 95- جون فوران : الواقعية السحرية : كيف لثورات المستقبل نتائج (نهايات أفضل) ، فى جون فوران / محرر ، مستقبل الثورات ، مرجع سابق ، ص 315 .
- 96- خالد حنفى : مسارات متوازية : جدلية العلاقة الاقتصادية والتغيير السياسى بعد الثورات ، ملحق اتجاهات نظرية ، السياسة الدولية ، العدد 191 ، يناير 2013 ، ص 3 .
- 97- إبراهيم العيسوى .
- 98- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : ثورة 25 يناير فى عام ، تقارير معلوماتية ، العدد 61 ، يناير 2012 ، ص ص 9 - 15 .
- 99- أحمد السيد النجار : مرجع سابق ، ص ص 26 - 28 .
- 100- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011 ، تقارير معلوماتية ، العدد 66 سبتمبر 2012 ، ص ص 4 - 9 .
- 101- مجدى صبحى يوسف .
- 102- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: ثورة الشعب المصرى..ملهمة شعوب العالم، تقارير معلوماتية ، العدد 50 ، 2011، ص 8.
- 103- John Foran , Taking power , ob cit , p p 234, 235 .
- 104- عادل عبد العزيز أحمد : الاقتصاد المصرى وثورة الخامس والعشرين من يناير ، دار ميريت ، القاهرة ، 2011 ، ص 100 .
- 105- أحمد فاروق غنيم : إصلاح مؤسسى لتفعيل " السوق الحر " ، السياسة الدولية ، ملحق تحولات إستراتيجية ، عدد يناير 2012 ، ص 12 .
- 106- الأهرام ، 12 أغسطس 2013 ، فى : [http : // www . ahram . org eg// News.](http://www.ahram.org.eg//News)
- 107- John Foran , Taking power , ob cit , p p 1, 21, 22 .

الملاحق :

1- أسماء العينة المشاركة في البحث

م	الاسم	الوظيفة
1-	محمد سعيد فرح	أستاذ علم الاجتماع بجامعة طنطا ، ورئيس اللجنة العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين فى تخصص علم الاجتماع .
2-	أحمد الدماسى	أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة الفيوم.
3-	مجدى صبحى يوسف	خبير اقتصادى ونائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
4-	محمد عبد الشفيق عيسى	أستاذ بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة .
5-	إكرام بدر الدين	أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
6-	إبراهيم العيسوى	أستاذ بالمعهد القومى للتخطيط بالقاهرة وخبير اقتصادى .
7-	محمود عبد الرشيد بدران	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنيا .
8-	على نصار	أستاذ الدراسات المستقبلية بالمعهد القومى للتخطيط بالقاهرة.
9-	خلف محمد عبد السلام	مدرس علم اجتماع التنمية بكلية آداب الإسماعلية جامعة قناة السويس.
10-	فراج سيد فراج	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية آداب الإسماعلية جامعة قناة السويس .
11-	محمد عبد المعبود مرسى	أستاذ علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا بكلية آداب الإسماعلية جامعة قناة السويس .
12-	عبد المعبود محمد عبد الرسول	مدرس علم الاجتماع والسياسات السكانية بكلية آداب الإسماعلية جامعة قناة السويس
13-	مصطفى خلف عبد الجواد	أستاذ علم الاجتماع والسكان بكلية الآداب جامعة بنى سويف
14-	السيد عبد الفتاح عفيفى	أستاذ متفرغ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
15-	عبد العزيز مختار	أستاذ التنمية والتخطيط بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم وعميد الكلية الأسبق .
16-	وفاء يسرى	أستاذ التنمية والتخطيط ووكيل شئون البيئة وتنمية المجتمع بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم .
17-	حسن أحمد عبید	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
18-	عبد الله غالى	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
19-	ناهد عز الدين	أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.
20-	عماد جاد	نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .

ثورة 25 يناير 2011 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر : دراسة ميدانية

دليل مقابلة في موضوع

ثورة 25 يناير 2011 الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصر : دراسة ميدانية
لعينة من اساتذة الجامعات والخبراء

إعداد
محمد إبراهيم مبروك
مدرس علم الاجتماع جامعة الفيوم

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

البيانات الأساسية :-

1. الاسم:.....
2. السن:.....
3. النوع:.....
4. الحالة الزوجية.....
5. الوظيفة:.....
6. مكان العمل :.....
7. الدرجة الوظيفية:.....
8. هل تنتمى إلى حزب سياسى؟
.....
9. ما هو اسم هذا الحزب؟
.....
10. ما التيار الفكرى الذى تنتمى إليه؟
.....
11. هل شاركت فى المظاهرات ؟
.....
12. لماذا لا ؟
.....
13. من وجهة نظر سيادتكم ما أبرز العوامل التى أدت إلى اندلاع ثورة 25 يناير ؟
.....
14. من وجهة نظر حضرتك ما العوامل الداخلية والخارجية التى ساهمت فى إسقاط نظام مبارك ؟
.....
15. هل ثورة 25 يناير حققت أهدافها ؟
.....
16. ما المشكلات التى تعاني منها مصر بعد ثورة 25 يناير ؟
.....
17. ما التحديات التى يتوقع أن تعوق تحقيق أهداف الثورة مستقبلاً ؟
.....
18. إلى أى مدى أثرت ثورة 25 يناير فى التنمية فى مصر بعد مرور عامين عليها حتى الآن ؟
.....